

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون



الجلسة ٤٩٢٩

الثلاثاء، ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٤، الساعة ١٧/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد دلا سابلير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	إسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد آدشي
	الجزائر	السيد با علي
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم
بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة

(S/2004/233)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع
النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي
إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting
Service, Room C-154A.



افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية

رسالة مؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٤ موجهة إلى

رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت

للبعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم

المتحدة (S/2004/233)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأني

تلقيت رسائل من ممثلي الأردن، إسرائيل، الإمارات العربية

المتحدة، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا،

البحرين، تونس، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية

السورية، جنوب أفريقيا، السودان، قطر، كوبا، الكويت،

لبنان، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية،

النرويج، اليابان، اليمن، يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في

مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرى على

الممارسة المتبعة أعترز، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين

إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت،

وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام

الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثل إسرائيل

مقعداً على طاولة المجلس؛ وشغل الممثلون الآخرون

المذكورون أعلاه المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأني

تلقيت رسالة مؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٤ من المراقب

الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، وستصدر بوصفها

الوثيقة S/2004/234، ونصها كما يلي:

”يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن، وفقاً

للممارسة المعمول بها، أن يوجه دعوة إلى المراقب

الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة للمشاركة في

جلسة مجلس الأمن التي ستعقد اليوم، الثلاثاء الموافق

٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٤، بشأن الحالة في الشرق

الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية.“

وأعترز، بموافقة المجلس، دعوة الممثل الدائم عن

فلسطين إلى المشاركة في الجلسة وفقاً للنظام الداخلي المؤقت

للمجلس والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل المراقب الدائم عن

فلسطين مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأني

تلقيت رسالة مؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٤ من الممثل

الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة، نصها كما يلي:

”وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي

المؤقت لمجلس الأمن، يشرفني أن أطلب إليكم أن

تأذنوا لسعادة السيد يحيى الحمصاني، السفير والمراقب

الدائم للجامعة العربية لدى الأمم المتحدة، لمخاطبة

المجلس خلال المناقشة المفتوحة التي ستعقد يوم

٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٤ بشأن الحالة في الشرق

الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية.“

تصدر تلك الرسالة بوصفها وثيقة لمجلس الأمن تحت

الرمز S/2004/236.

العربية الليبية لدى الأمم المتحدة، والصادرة في الوثيقة S/2004/233.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2004/231، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٤ من المراقب الدائم عن فلسطين.

أود الآن أن أرحب بالأمين العام، السيد كوفي عنان، في هذه الجلسة.

وأعطي الكلمة الآن للممثل الدائم عن فلسطين.

السيد القدوة (فلسطين): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ أولاً بتقديم التهئة لكم شخصياً ولبلدكم الصديق فرنسا، على رئاستكم أعمال مجلس الأمن في هذا الشهر. وأود أن أشيد في نفس الوقت بطبيعة الحال برئاسة سعادة السفير، المندوب الدائم لجمهورية الصين الشعبية، لهذا المجلس خلال الشهر الماضي. واسمحوا لي أيضاً أن أنضم إليكم في الترحيب بمعالي الأمين العام للأمم المتحدة في هذه الجلسة.

فجر يوم ٢٢ نيسان/أبريل، بتوقيت فلسطين، قامت إسرائيل، قوة الاحتلال، بارتكاب جريمة حرب جديدة بقتل الشيخ أحمد ياسين، خارج نطاق القانون. قامت طائرات الهليكوبتر العسكرية الإسرائيلية بإطلاق ثلاثة صواريخ على القائد الروحي لحركة حماس إثر انتهائه من الصلاة في جامع قريب من منزله، فقتلته على الفور، بالإضافة إلى قتل ستة فلسطينيين آخرين. بعد ذلك أدلى رئيس الوزراء الإسرائيلي السيد أرييل شارون بتصريحات تعني أنه أشرف شخصياً على هذا الاغتيال البشع والمجنون، وأن هذه السياسة سوف تستمر.

إننا ندين بكل قوة هذه الجريمة الإسرائيلية. ونحمل قوة الاحتلال، والقيادات الإسرائيلية المسؤولية القانونية والسياسية عنها، وكذلك المسؤولية عن الآثار المترتبة على هذه الجريمة. وإننا، من جانب آخر، نقدر الإدانة الدولية

وما لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ إلى سعادة السيد يحيى الحمصاني.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد يحيى الحمصاني المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٤ من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ونصها كما يلي:

”بصفتي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يشرفني أن أطلب توجيه الدعوة إلي للمشاركة في المناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية، وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن.“

ووفقاً للممارسة السابقة في هذا الصدد، أقترح أن يوجه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد بول بادجي المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع المجلس استجابة للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للجماهيرية

”أي شخص في قطاع غزة أو الضفة الغربية أو في أي مكان آخر مشترك في قيادة جماعية إرهابية يعلم مما حدث يوم أمس أنه ليس بمأمن. فكل شخص تحت بصائرنا“.

ورئيس الأركان موشي يألون قال إن رد رئيس السلطة الفلسطينية، الرئيس ياسر عرفات، ورئيس حزب الله، حسن نصر الله، على عملية الاغتيال أظهر أنهما ”فهما أن دورهما قد اقترب“.

(تكلم بالعربية)

هل هناك ما هو أكثر جنونا من ذلك؟ وهل يمكن لمجلس الأمن أن لا يعتمد رد فعل واضحاً في هذا المجال، يجب فرض احترام القانون على إسرائيل، قوة الاحتلال. وهذا بالضبط هو لب الموضوع. إسرائيل دولة خارجة على القانون. فهي تنتهك بشكل منتظم أحكام ميثاق الأمم المتحدة، وتنتهك أحكام القانون الدولي ذات الصلة، وأحكام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، وتنتهك قرارات مجلس الأمن وقرارات الأمم المتحدة الأخرى. وهي تنتهك حتى الاتفاقيات التي وقعت عليها.

إسرائيل هي قوة احتلال، احتلت أرضنا لأكثر من ٣٦ عاماً، وعملت وما زالت على استعمار هذه الأرض والاستيلاء غير المشروع عليها. إسرائيل دمرت حياة شعبنا الفلسطيني بأكمله وحرمته من حقوقه الوطنية وانتهكت حقوقه الإنسانية كافة. إسرائيل، قوة احتلال معتدية وليست دولة مسالمة تدافع عن نفسها. كما أن سياسات إسرائيل الآن لا تأتي لمكافحة الإرهاب، بل هي في حقيقة الأمر أحد الأسباب الرئيسية لوجود الإرهاب في الشرق الأوسط وما هو أبعد.

إن اغتيال الشيخ أحمد ياسين، لا يمكن أن يكون خدمة لمكافحة الإرهاب. لقد قلنا أمام المجلس مرارا

الواسعة لهذه الجريمة، ونقدر المطالبة الحاسمة لإسرائيل بالامتناع عن ارتكاب مزيد من الإعدامات خارج نطاق القانون وبالالتزام بأحكام القانون الدولي الإنساني.

كذلك نقدر استعداد ورغبة الأغلبية الساحقة من أعضاء مجلس الأمن في اتخاذ موقف واضح مما حدث وفقاً لمسؤوليات مجلس الأمن حسب ميثاق الأمم المتحدة. وللأسف فإن اتخاذ موقف عاجل على شكل بيان رئاسي لم يكن ممكناً. ونأمل أن يتمكن المجلس بعد أخذ مزيد من الوقت من اعتماد مشروع القرار المطروح عليكم والمقدم من المجموعة العربية. وإن هذا بلا شك أمر على درجة كبيرة من الأهمية.

وفي هذا المجال ولتأكيد أهمية قيام المجلس باتخاذ إجراء واضح، اسمحوا لي أن أشير فقط إلى تصريحات المسؤولين الإسرائيليين التي تؤكد سياسة إسرائيلية عامة في هذا المجال يجب مواجهتها ووقفها. واكتفي هنا بالإشارة إلى تصريحات ثلاثة مسؤولين.

(تكلم بالانكليزية)

وزير الدفاع، السيد شاول موفاز، قال إن قادة حماس الآخرين سيكونون الآن مستهدفين بعد أن اغتالت إسرائيل مؤسس حماس الشيخ أحمد ياسين:

”إذا واصلنا، بعزم، ضرباتنا ضد حماس والجماعات الإرهابية الأخرى، بالوسائل التي وصفناها، بما في ذلك اتخاذ الإجراءات ضد أولئك القادة، فإننا سنجلب المزيد من الأمن للمواطنين الإسرائيليين“.

ووزير الأمن العام، تزاخي هانغي، قال إنه ما من قائد فلسطيني إرهابي بمنأى عن الهجمات الإسرائيلية:

بالرغم من كل ذلك فإن أرضنا ستبقى أرضنا. كل شبر منها. وبغض النظر عن مخططات شارون، فإن أي انسحاب إسرائيلي سيعني حتما أننا سنتحمل مسؤولياتنا. ولكنه سيعني أيضا أنه لن تكون هناك التزامات ثنائية على السلطة الفلسطينية، وسيعني حريتنا في طلب الوجود الدولي المناسب. في حقيقة الأمر فإن مثل هذا الوجود الدولي، كما ثبت دائما، هو الأمر الذي يمكن أن يوفر أوضاعا مختلفة وإيجابية في عموم الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

لا بد لي هنا أن أشير بقلق عميق إلى استمرار قوة الاحتلال في بناء الجدار التوسعي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، حتى بعد عرض الموضوع على محكمة العدل الدولية وفقا لطلب الجمعية العامة لرأيها الاستشاري. إن هذا الجدار هو جريمة الحرب الكبرى. إنه يدمر حياة ومستقبل شعبنا. إنه يمثل ضمنا غير مشروع بحكم الأمر الواقع لأجزاء كبيرة من أرضنا. وهو يجعل تنفيذ حل الدولتين غير ممكن عمليا. إنه الأمر المركزي بالنسبة لحكومة السيد شارون، وإن إيقافه وإزالته يجب أن يبقى الأمر المركزي للمجتمع الدولي. ونحن سنبقى ندفع في هذا الاتجاه بإصرار ومثابرة، ونرجو التجاوب من المجتمع الدولي في هذا.

نكرر إدانتنا لجريمة اغتيال الشيخ أحمد ياسين، ومطالبتنا لمجلس الأمن باتخاذ الإجراء اللازم والضروري في هذا المجال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر المراقب الدائم عن فلسطين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ. أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

إن حكومة السيد شارون تريد استمرار المواجهة والتصعيد، وقد عملت بشكل دائم على تخريب كافة جهود تهدئة الأوضاع، بما في ذلك تخريب الهدنة التي تم التوصل إليها العام الماضي. الآن تمضي هذه الحكومة خطوة إضافية كبيرة في هذا الاتجاه بارتكاب هذه الجريمة. ومن الواضح أن هذه الحكومة تعتقد أن استمرار العنف والإرهاب سيعفيها من مسؤولية تنفيذ خارطة الطريق، بما في ذلك إنهاء الاحتلال وقبول دولة فلسطين المستقلة وهي لهذا ترى مصلحة لها في استمرار هذا العنف وهذا الإرهاب.

لقد قلنا مرارا أيضا أمام هذا المجلس إن حكومة السيد شارون لا تريد خارطة الطريق، وإنما ستعمل على دفنها كما دفنت توصيات لجنة ميتشل وكافة المبادرات الأخرى. ومؤخرا خرج علينا السيد شارون بما يسمى فك الارتباط أحادي الجانب في غزة. إن خطوة أحادية الجانب لا يمكن أن تكون بطبيعتها جزءا من خارطة الطريق. وفك الارتباط بطبيعته لا يمكن أن يكون جزءا من انسحاب تفاوضي. والسيد شارون أيضا بطبيعته لن يقوم متطوعا بعمل لمصلحة الشعب الفلسطيني ولمصلحة السلام.

وربما لهذا أيضا جاء اغتيال الشيخ ياسين. إذا انسحب السيد شارون من غزة فهو يريد أن يكون هذا عقابا للشعب الفلسطيني. هو يريد أن تكون غزة سجنا كبيرا لا ينسحب منها إلا بعد إلحاق أكبر قدر من التدمير وتحقيق أكبر قدر من الفوضى في هذه المنطقة المسكينة. والغريب أن الحكومة الإسرائيلية تريد مقابلا من بعض الأطراف. ربما على شكل الموافقة على الجدار التوسعي الذي تقيمه في الضفة الغربية. والأغرب أن بعض الأطراف، من أصحاب خارطة الطريق ينظرون في الأمر، ينظرون في إعطاء إسرائيل مقابلا لمثل هذه الخطوة التي ستكون تدميرا رسميا لخارطة الطريق.

وعلى الرغم من أن مجلس الأمن لم يجتمع قط ليناقدش الهجمات التي كان الشيخ ياسين مسؤولاً عنها، فإن القائمة فضيحة ومفرعة. ووصفه بالزعيم الروحي هو بمثابة تشبيه أسامة بن لادن بالأم تيريزا. فالشيخ ياسين، متشجاً بما يظن أنه عبادة رجل الدين، رائد حقيقي من رواد قتل الأبرياء بلا رحمة. فقد شنت حماس، وهي منظمة معروفة في أنحاء العالم بإرهابها الوحشي، تحت إمرته المباشرة وبوحي مباشر وتعليمات منه، ما يربو على ٤٢٥ هجوماً أدت إلى مصرع ٣٧٧ إسرائيلياً، وإصابة ٢٠٧٦ شخصاً بجروح في أقل من ثلاثة أعوام ونصف العام من أعمال العنف. وكان يعتلي رئاسة هيكل للقيادة والسيطرة مكرس لتدمير إسرائيل. فإن لم يكن الشيخ ياسين كبير الإرهابيين، فلا وجود لأشخاص من هذا القبيل.

إنني أعرض على مجلس الأمن بكامله ١٨٧ صفحة من التوثيق لنطاق إرهاب حماس المروع ومداه، وما ألحقه من آلام لا توصف بحياة مواطني إسرائيل. ليست هذه مجرد قطع من الورق. فهي مليئة بأسماء أناس حقيقيين، أطفال رضع وصغار ونساء ورجال، لهم أحلام وآمال، اجتثت حياتهم احتثاً وأحمدت جذوتها على يد الشيخ ياسين وأتباع مذهبه الإجرامي. ولو قرأت لكم سير الأطفال الرضع أبناء الأشهر الـ ١١، والأمهات الحوامل، وغير هؤلاء ممن قتلهم هذا الشخص بوحشية، لبقيت هنا حتى الغد.

فمن بين ٤٢٥ هجوماً ارتكبتها حماس منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، لا يقل عدد الهجمات الانتحارية التي اقترفتها هذه المنظمة عن ٥٢ هجوماً منفصلاً قتل فيها ٢٨٨ إسرائيلياً وأصيب ٦٤٦ بجراح. ولن أذكر إلا بضعة منها لأعطي الأعضاء فكرة عن الشر الذي كان هذا الرجل يمثل وعن بشاعة ما ألحقته المنظمة التي كان يرأسها، فخوراً بذلك ومعلنًا مسؤوليته عنه. نعم، المرة تلو المرة، بينما كانت الأمهات الإسرائيليات يعانين الألم الممض، ويقمن بدفن

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم يا سيدي على إدارتكم القديرة لأعمال مجلس الأمن.

على مدى ثلاث سنوات ونصف السنة من هجمات الإرهابيين الفلسطينيين التي أودت بحياة المئات من المدنيين الإسرائيليين الأبرياء وألحقت الإصابات بآلاف غيرهم، لم يجتمع هذا المجلس ولو مرة واحدة للإعراب عن إدانته لهجوم واحد منها. ولم يتخذ هذا المجلس قراراً واحداً، ولم يعتمد بياناً رئيسياً واحداً يدين على وجه التحديد المذبحة المتعمدة لمواطنينا من المدنيين الأبرياء قبل فترة لم تتجاوز الشهرين، حين قتل ١١ مواطناً إسرائيلياً في هجوم انتحاري مروع على حافلة في وسط مدينة القدس، بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/يناير. بل إن الجهود التي بذلناها في أعقاب ما أصابنا من آلام للحصول على رد فعل ما من المجلس لم تحظ حتى ببيان رئاسي.

ومع ذلك فإن المجلس ينعقد اليوم، جرياً على نمط مؤسف ومألوف. لماذا؟ ليس لإدانة الإرهاب، وليس لإحياء ذكرى المئات من قتلى الإرهاب، بل نهوضاً للدفاع عن أحد كبار مقترفيه، عن عراب من عرّابي الإرهاب. وليست هذه رسالة يحق للمجلس أن يفخر بها، بل هي في واقع الأمر أمر مثير للغضب. إنها غاية النفاق ومنتهاه.

فطالما ظللنا نتظاهر بأن الرد على الإرهاب أخطر من الإرهاب ذاته، لن نفعل سوى التشجيع على ارتكاب المزيد منه. أما إذا أردنا أن نتيح فرصة لعملية السلام، فلا سبيل إلى ترضية ومهادنة الإرهاب الذي كان الشيخ أحمد ياسين يوجهه ويقترفه، والذي أقسم أن يستمر في ممارسته دون هوادة. بل لا بد من إلحاق الهزيمة به، ليس من أجلنا فحسب، وإنما من أجل العالم الحر بأسره.

مقتل ١٩ شخصاً وإصابة ٧٤ بجروح؛ وكانت الحافلة التي دمرت تماماً تقل كثيراً من الطلاب في طريقهم إلى المدرسة؛ الهجوم الانتحاري في ٤ آب/أغسطس على الحافلة رقم ٣٦١ عند تقاطع ميرون، قتل فيه تسعة أشخاص وجرح ٥٠؛

الهجوم الانتحاري في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ على حافلة رقم ٢٠ في القدس، قتل فيه ١١ شخصاً وجرح ٥٠؛

الهجوم الانتحاري في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٣ على حافلة رقم ٣٧ في حيفا، قتل فيه ١٧ شخصاً وجرح ٥٣؛ الهجوم الانتحاري في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٣ على حافلة رقم ٦ بالقدس، قتل فيه ٧ أشخاص وجرح ٢٠ شخصاً؛

الهجوم الانتحاري في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ على حافلة رقم ١٤ ألف بالقدس، أودى بحياة ١١ شخصاً وإصابة عدد يتجاوز المائة بجراح؛

الهجوم الانتحاري في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ على حافلة رقم ٢ بالقدس، قتل فيه ٢٣ شخصاً وجرح أكثر من ١٣٠؛

الهجوم الانتحاري في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ على موقع للمسافرين بالبحر قرب قاعدة قوات الدفاع الإسرائيلية في ترزيفين، قتل فيه تسعة جنود وأصيب ١٠ بجراح؛

الهجوم الانتحاري في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ على مقهى بالقدس، أدى إلى مصرع سبعة أشخاص وجرح ٧٠ شخصاً؛

الهجوم الانتحاري في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ على حافلة رقم ١٩ بالقدس، قتل فيه ١١ شخصاً وجرح ٤٤؛

أطفالهن الرضع، وبينما كانت الأرملة يبكين أزواجهن، كان وجه الشيخ ياسين المبتسم في حبت يظهر على جميع شاشات التليفزيون، مجدداً القتلة باعتبارهم من الشهداء. وليس ما أسوقه فيما يلي سوى قائمة قصيرة من سجله الدامي الرهيب:

الهجوم الانتحاري في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ على ملهى الدولفيناريوم بتل أبيب، أدى إلى قتل ٢١ مراهقاً وإصابة ١٢٠ بجروح، حين قام أحد إرهابيي حماس بتفجير نفسه وهو يقف وسط جمع كبير من المراهقين في انتظار دخول النادي وقضاء ليلة راقصة؛

الهجوم الانتحاري في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠١ على مطعم بالقدس، راح ضحيته ١٥ قتيلاً و ١٣٠ جريحاً؛

الهجوم الانتحاري المزدوج في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ على سوق للمارة بشارع بن يهودا في القدس، أدى إلى مصرع ١١ شخصاً وإصابة ١٨٨ بجراح؛

الهجوم الانتحاري في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ على الحافلة رقم ١٦ في حيفا، قتل فيه ١٥ شخصاً وجرح ٤٠؛

الهجوم الانتحاري في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٢ على مقهى بالقدس قتل فيه ١١ شخصاً وأصيب ٥٤ بجراح؛

الهجوم الانتحاري في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢ في قاعة الطعام بفندق بارك في مدينة نتانيا الساحلية في الليلة الأولى لعيد الفصح، ليلة عشاء الخلاص، قتل فيه ٣٠ شخصاً وجرح ١٤٠؛

الهجوم الانتحاري في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ على حافلة النقل العام رقم ٣٢ ألف في القدس، أدى إلى

هذا هو الرجل الذي يُطلب من المجلس أن يدافع عنه. لقد حُرِم ضحاياه من اهتمام المجلس. فهل سيمنح المجلس الآن ذلك الاهتمام للشخص الذي يتحمل مسؤولية مباشرة عن قتلهم؟

وبالمقارنة، فإن عدد الأشخاص الأبرياء الذين قتلهم الإرهابيون الفلسطينيون عمدا منذ آذار/مارس ٢٠٠٤ يعادل ٢٢ ٤٩٩ مواطنا روسيا؛ و ٤٣ ١٣٦ من مواطني الولايات المتحدة، أو ٥٨ ٩٣٦ من مواطني الاتحاد الأوروبي. هل يمكن أن يوجد أي شك فيما يتعلق بما ستفعله بلدانكم، أو في بعض الحالات ما تقوم به بالفعل أو ما قامت به فعلا، في مواجهة إرهاب. يمثل هذا النطاق والحجم؟ إنني أوجه السؤال إلى الذين انضموا إلينا اليوم في هذه المناقشة إذا كان يمكنهم الجلوس بهدوء وانتظار وصول المفجر القاتل المقبل إلى عتبة دارهم؟

ووفقا لأي معيار مقبول للقانون الدولي، فإن لإسرائيل حقا شرعيا، وفي الواقع واجبا، في الدفاع عن نفسها ضد المقاتلين غير القانونيين وقادتهم، الملتزمين بقتل أكبر عدد ممكن من سكانها المدنيين. وقد أثبتت القيادة الفلسطينية دون شك أنه ليس لديها أية نية في أن تتخذ تدبيرا واحدا لمكافحة الإرهاب، كما هي ملزمة قانونيا وأخلاقيا بفعل ذلك. إن هذا القاتل الجماعي، الشيخ ياسين، عاش وعمل لسنوات ليس بحرية فحسب، بل في ظل القوة الحامية والملاذ الآمن للسلطة الفلسطينية، في انتهاك لأكثر القواعد الدولية الأساسية. ماذا تريدون لنا أن نفعل؟ أن نقف مكتوفي الأيدي بينما يقوم ياسين والقيادة الفلسطينية معا بتحرير شهادات الموت للمزيد من المدنيين الأبرياء؟

إن الالتزام الأساسي لحكومة إسرائيل - مثلها مثل أية حكومة أخرى - هو حماية أرواح مواطنيها من تهديد الإرهاب. وخلافا للإرهابيين الذين نجحهم، فإننا نبذل كل

وفي الأسبوع الماضي ذاته، بتاريخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٤، قتل ١٠ أشخاص وجرح ١٦ شخصا في ميناء أشدود.

ذلك هو الإرث الذي كان الشيخ ياسين فخورا به. إن يديه ملطختان بدماء الأبرياء. فقد حرص الشيخ ياسين شخصياً على الهجمات الانتحارية وأذن بها تحديدا، وشجع فرادى الرجال والنساء على تفجير أنفسهم، وأمر بإطلاق قذائف القسام على المجتمعات الإسرائيلية المحلية، ونسق الأنشطة المشتركة مع المنظمات الإرهابية الأخرى، وجمع الأموال من أجل النشاط الإرهابي، وشن الحملات في أرجاء العالم العربي لجمع ملايين الدولارات بغرض تحسين قدرات حماس في مجال الإرهاب.

وعبر كلماته بذر أيديولوجية الكراهية والتحريض والقتل، مجدت بوصفها استشهادا. وفي العديد من المناسبات العامة، دعا الشيخ ياسين مرارا وتكرارا إلى تكثيف الكفاح المسلح ضد الإسرائيليين واليهود في كل مكان - واقتبس "في كل مكان". وقبل مجرد يوم واحد من الهجوم المزدوج على مقهى هيليل في القدس وعلى موقف الحافلات بالقرب من تريريفين في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الذي أدى إلى مقتل ١٧ شخصا، دعا الشيخ ياسين حماس إلى مهاجمة المدنيين الإسرائيليين دون قيد، قائلا "إننا لن نقيّد القيادة العسكرية أو الكتائب أو الفصائل". وفي الواقع، فإنه لم يعرف حدا.

ولم تمتد ذراع الشيخ ياسين القاتلة إلى شوارع تل أبيب والقدس فحسب، بل امتدت إلى شوارعنا العالمية. فلقد كان إرهابيا رئيسيا له أهداف دولية وصلات دولية. وهو دعا إلى شن هجمات انتحارية على القوات الأمريكية والبريطانية في العراق وامتدح أسامة بن لادن، متمنيا أن يمكنه الله من مواصلة القتال ضد الولايات المتحدة.

ولدى القيادة الفلسطينية خيار. إذ يمكنها أن تتحالف مع الإرهابيين والطغاة. ويمكنها أن تواصل استراتيجيتها الفاسدة أخلاقيا للقتل والإرهاب، وبذلك، تستمر في التسبب بالمعاناة واليأس للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء. ولكن يمكنها أيضا أن تختار مسارا مختلفا. إذ يمكنها أن تثبت للعالم أنها مستعدة لتحمل المسؤوليات، وليس للتمتع بالمزايا فحسب. ويمكنها أن تظهر أنها مستعدة لإنشاء مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق شعبها وحقوق جيرانها، وليس إنشاء ديكتاتورية إرهابية أخرى في قلب الشرق الأوسط. وإسرائيل مستعدة، كما هي دائما، لكي تكون شريكا لمثل تلك القيادة.

ولجلس الأمن خيار، أيضا. إذ يتعين عليه ألا يستمر في توجيه رسالة مفادها محاكمة الرد على الإرهاب، عوضا عن الإرهاب نفسه. ويتعين عليه ألا يروج للمبادرات التي تدافع عن الإرهابيين عوضا عن ضحاياهم.

وفي ارث قرارات من قبيل القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، يمكن للمجلس أيضا أن يوجه رسالة أخرى: رسالة الأمل والسلام. رسالة لا تدعي أن هذا صراع يحتكر أحد جانبيه الحقوق والشعور بالاضطهاد، رسالة ترفض الإرهاب دون حل وسط. فما هي الرسالة التي ستوجهونها اليوم إلى منطقتنا وإلى بقية العالم؟

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل إسرائيل على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

السيد با علي (الجزائر): أقدمت إسرائيل على ارتكاب فعل شديد الخطورة بقتلها لشيخ مسن وعاجز عن الحركة، بعد مغادرته المسجد وهو على كرسيه المتحرك. وقتلت معه ستة فلسطينيين آخرين. كيف يمكن أن يكيف هذا الفعل المشين غير القابل للتبرير الذي ارتكب ببرودة دم

جهد، في ظل ظروف بالغة الصعوبة، للإقلال إلى أدنى حد من وقوع الضرر على المدنيين. ونسلم بأنه تقع علينا مسؤوليات. ولكننا لن نفاوض نهارا وندفن قتلتنا ليلا. وبإزالة الشيخ ياسين من المسرح الدولي، فإننا نوجه رسالة قوية إلى الإرهابيين وهي: "عندما تقتلون سكاننا المدنيين، فإنكم لن تفلتوا من العقاب".

وتشكل العملية التي جرت أمس خطوة واسعة هامة إلى الأمام في مسيرتنا ضد الإرهاب الأصولي في منطقتنا، مما يمكن من العودة إلى عملية السلام. وكان الشيخ ياسين يشكل إحدى أكبر العقبات أمام وقف أعمال القتال واستئناف المفاوضات - كان عقبة أمام خريطة الطريق المؤدية إلى السلام. ومنذ أن أنشأ الشيخ ياسين حماس من صفوف حركة الإخوان المسلمين عام ١٩٨٧، ظلت المنظمة تعارض إجراء محادثات السلام مع إسرائيل كما حاولت إعاقه كل واحدة من مبادرات السلام. وعليه فإن السؤال ينبغي ألا يكون "لماذا الآن؟" وفي الحقيقة ينبغي أن يكون السؤال "لماذا ليس من قبل؟"

ولا يمكن أن يوجد سلام وإرهاب. ولا يمكن أن يكون هناك سلام وحماس. وتقتضي خريطة الطريق صراحة القضاء على حماس وغيرها من المنظمات الإرهابية؛ وتدعو إلى وقف تقديم التمويل والدعم لجهود هذه المنظمات؛ وتعترف بأنه لا يمكن تحقيق السلام بينما يسمح لرسول الموت هؤلاء بالازدهار.

وتبقى إسرائيل ملتزمة بتحقيق السلام. وسنستمر آمليين أن ينشأ شريك للسلام، حتى تتمكن من التوصل إلى تسوية سلمية على أساس تنفيذ خريطة الطريق. وفي غضون ذلك، أعلن رئيس الوزراء شارون خططا لاتخاذ تدابير جريئة للفصل تحظى بإمكانية تنشيط العملية.

على احترام الشرعية الدولية والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، أن يدين هذا العمل الإجرامي.

لا يمكن للمجلس أن يظل صامتا وسلبيا. عليه أن يأمر إسرائيل بالوقف الفوري لسياسة الاغتيالات والقتل خارج نطاق القانون ووضع حد لعملياتها العسكرية ضد السكان المدنيين واحترام مبادئ القانون الدولي واتفاقيات جنيف لصيانة ما يمكن صيانتها في فلسطين المحتلة.

وعلى الجماعة الرباعية أيضا أن تتحرك بسرعة قبل أن تغرق المنطقة في دوامة عنف لن تحمد عقباها. إن الحفاظ على مسار السلام الذي حاولت إسرائيل دائما أن تنسفه يتوقف على اتخاذ مبادرة شجاعة من طرف الجماعة الرباعية وعلى أعلى مستوى.

ونحن ما زلنا نأمل أن يتحقق هذا وأن نتمكن من تجنب ما هو أسوأ.

السير إمبر جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدي به في وقت لاحق السفير ريان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وعلى وجه التحديد، أدان وزراء الخارجية الأوروبيون أمس قتل زعيم حماس الشيخ أحمد ياسين بصورة خارجة عن نطاق القانون. وأعلنوا أيضا

”أن الاتحاد الأوروبي قد أدان مرارا وتكرارا الأعمال الإرهابية الفظيعة التي ترتكبها حماس، والتي أدت إلى مقتل مئات الإسرائيليين. ويقر الاتحاد الأوروبي حق إسرائيل في حماية مواطنيها من الهجمات الإرهابية. ومن حق إسرائيل أن تفعل هذا في إطار القانون الدولي. ولكن ليس من حق إسرائيل القيام بعمليات قتل خارج نطاق القانون“.

وفي وضع النهار وقرره الوزير الأول نفسه ونوه به علنا ويفتخر به، وبكل وقاحة، أمام مجلسنا هذا مندوب إسرائيل اليوم؟ إن هذا العمل، دون شك ولا ريب، عمل إرهابي لا بد أن يدان.

وباغتيال إسرائيل للشيخ ياسين، فإنها قررت عن عمد تصعيد العنف وإدارة ظهرها للسلام. فلتتحمل مسؤوليتها أمام التاريخ. إن إسرائيل على بينة من أن ارتكبتها لهذا القتل الحقير سيغرق المنطقة كلها في الجهول. وأن الغليان والألم الناجمين عن هذا سيترجمان إلى تصعيد وتيرة العنف وإلى مأس أخرى لا محالة. إن من المتوقع ألا يتأخر العنف ليحصد، للأسف، مزيدا من الأرواح. وقد يدفن، وإلى الأبد، مسار السلام الذي يحتضر.

لقد حذرت منذ أيام قليلة أمام هذا المجلس من النتائج الوخيمة لسياسة الاغتيالات والإرهاب التي تمارسها إسرائيل. وحذرت كذلك من المأساة التي قد تجلبها إن لم يتم، وبسرعة، وضع حد لها.

وعجز المجلس، للأسف، عن اتخاذ أي قرار، مما جعل إسرائيل تشعر بالاطمئنان والإفلات من العقاب. وها هي اليوم لم تتوان في التعبير عن هذا، وبكل الكبرياء والاحتقار كما عودتنا، بقتلها لشيخ مسن، لتؤكد استمرارها في سلسلة من الاغتيالات والإرهاب ضد الشعب الفلسطيني. أكثر من هذا، وردت إشارة مباشرة اليوم بكل وضوح إلى الرئيس عرفات، الرئيس المنتخب والشرعي للشعب الفلسطيني، الذي اعتبرته حكومة إسرائيل العام الماضي عاثقا يجب القضاء عليه.

إن الجزائر، التي تدين بكل شدة اغتيال الشيخ ياسين ومرافقيه، لترى في الوقت الذي استنكر فيه العالم بأسره هذه الجريمة الحقيرة، أنه من واجب مجلس الأمن، المكلف بالعمل

حافة أزمة خطيرة أخرى. إن الهجمات الصاروخية التي وقعت في ٢٢ آذار/مارس تهدد بأن تنقض بضربة واحدة إنجازات الدبلوماسية الدولية الحسنة التي تحققت خلال سنين عديدة. لقد قتل الشيخ أحمد ياسين، وهو رجل مشلول نصفه الأسفل يجلس على كرسي للمقعدين، مع ٨ فلسطينيين آخرين. والآن يخيم شبح دورة أخرى من العنف على الفلسطينيين والإسرائيليين معا. وأصبحت عملية السلام في خطر قاتل.

إن مجلس الأمن لا يجتمع للدفاع عن أي إيديولوجية ولا عن أعمال أي فرد. بل يجتمع المجلس للدفاع عن مبادئ الميثاق والقانون الدولي. والعمل الذي قامت به القوات الإسرائيلية المسلحة ينتهك القانون الدولي انتهاكا تاما. ولا يمكن أن يكون هناك أي تبرير للاغتيالات المتعمدة وعمليات القتل خارج نطاق القانون كوسيلة لسياسة الدولة.

وهذا يتناقض أيضا تناقضا مباشرا مع التزامات إسرائيل بصفقتها الدولة القائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. ومنطق الدفاع عن النفس لا يمكن أن يمدد ليشمل تبرير عمليات القتل خارج نطاق القانون. بل ينبغي حتى للإرهابيين المشتبه بهم أن يخضعوا لحكم القانون، خاصة من قبل بلد يفخر بأنه بلد ديمقراطي.

إن العمل الإسرائيلي قد تسبب على نحو مفهوم في إحداث صدمة واستياء في جميع أرجاء العالم. وتشارك باكستان البلدان التي أدانت هذا العمل الاستفزازي، وتعرب عن بالغ قلقها إزاء آثاره الخطيرة. وخشية المجتمع الدولي من أن يكون الفلسطينيون والإسرائيليون على السواء أقل أمنا اليوم منهم في ٢١ آذار/مارس خشية مبررة.

إن المملكة المتحدة تدين عمليات القتل التي وقعت أمس، كما أعلن رئيس الوزراء ووزير الخارجية ذلك بوضوح. حيث قال السيد سترو أمس،

”إننا جميعا نفهم حاجة إسرائيل إلى الدفاع عن نفسها. ومن حقها تماما أن تفعل ذلك ضد الإرهاب الذي أثر عليها في إطار القانون الدولي، ولكن لا يحق لها أن تقدم على هذا النوع من القتل غير القانوني، ولذلك فإننا ندينه. فهو أمر غير مقبول وغير مبرر ومن المرجح تماما ألا يحقق أهدافه“.

وقد أدانت المملكة المتحدة مرارا وتكرارا وعلى نحو ثابت الهجمات الإرهابية العديدة ضد المواطنين الإسرائيليين، بما في ذلك الهجمات التي ترتكبها حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني وكتائب شهداء الأقصى. فالإرهابيون يتسببون في معاناة وخسارة هائلتين. وأعمالهم تضعف القضية الفلسطينية. وليكن واضحا أنه ما من قضية تبرر اللجوء إلى الإرهاب، ولا يمكن لأي قضية أن تعفي الإرهابيين من العقاب.

وتؤكد الأحداث كل يوم أنه ليس هناك حل عسكري للحالة في الشرق الأوسط. ولن يحقق أي من الطرفين أهدافه باستخدام العنف. ونحن نحثهما على ممارسة ضبط النفس ووقف هذا العنف المتصاعد. ولا تزال خارطة الطريق السبيل الصحيح للتوصل إلى تسوية سلمية عادلة ونهائية. وقد أخفق الطرفان حتى الآن في تنفيذ التزاماتهما بموجب خارطة الطريق. وينبغي أن نركز اهتمامنا على إعادة هذه العملية إلى مسارها. وينبغي أن يحل طريق التعاون الفاضل محل حلقة العنف الانتقامي المفرغة الراهنة. تلك هي رسالة الأمل الموجهة إلى كلا الطرفين على قدم المساواة.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يجتمع مجلس الأمن اليوم والشرق الأوسط يقف مرة أخرى على

عملاً بأحكام خارطة الطريق، وتنفيذاً أميناً لقرارات مجلس الأمن — ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٨٣ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

وينبغي لنا كذلك ضمان ألا يؤدي جدار الفصل غير القانوني، الذي تشيده إسرائيل في الضفة الغربية، إلى ضم أراض فلسطينية وألا يشكل حكماً مسبقاً على التسوية النهائية.

وبهذه الطريقة فقط سنتمكن من المحافظة على رؤية الدولتين، إسرائيل وفلسطين، اللتين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن. وعندما نتوصل إلى سلام عادل في الأراضي المقدسة سيتسنى عندئذ فقط التوصل إلى السلام الدائم والاستقرار والتقدم والرخاء الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط الأوسع.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إن موقف شيلي من الصراع في الشرق الأوسط قائم على أساس الالتزام الدقيق بقواعد القانون الدولي، وخاصة القواعد المتعلقة بحل النزاعات بالطرق السلمية، وعدم جواز استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، والتطبيق الأمين للمعاهدات والاتفاقيات الدولية، والتنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها. ونؤكد هنا بشكل خاص على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

وتمسكاً من شيلي بهذا الالتزام، فإنها تدين عملية العنف هذه، المتمثلة في اغتيال الشيخ أحمد ياسين وعدد من مرافقيه. وكما أكدنا سابقاً في هذه القاعة، فإن عمليات الإعدام خارج إطار القانون تستحق الشجب، وتشكل خرقاً للقانون الدولي وتعيق التوصل إلى تفاهم بين الأطراف. فإلى جانب بناء جدار الفصل، نلاحظ بصورة متزايدة إقامة

إن احتمال المزيد من سفك الدماء وتصاعد العنف ليس النتيجة الوحيدة المرجحة لهذا العمل غير القانوني. لقد وجهت ضربة قاسية لعملية السلام الهشة في الشرق الأوسط.

لقد كان الأمين العام محقاً عندما أشار إلى أن عملية اغتيال الشيخ ياسين "قد عقّدت الأمور"، وبأنها لن "تسهّل مهمة صانعي السلام".

إن الإحجام عن القيام بعمل ليس من خيارات مجلس الأمن. ويجب على المجلس أن يعبر عن موقفه من هذه المسألة. ويجب علينا أن ندين هذا العمل وأن ندعو إسرائيل إلى التخلي عن سياسة الاغتيالات الاعتبارية. إن قتل المدنيين سواء في الأراضي المحتلة أو في إسرائيل هو عبارة عن مأساة بالنسبة للشعبين، وبالنسبة لعائلات الضحايا وللمنطقة بأسرها. ولكن علينا أن نتذكر جميعاً أن السبب الأساسي للعنف هو الاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي الفلسطينية. ومن الممكن للعنف أن يتوقف - وسيتوقف - عندما تسحب إسرائيل من الأراضي المحتلة. وريثما يتم ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يتصرف ويكبح جماح جميع الذين يعتقدون بالحلول أحادية الجانب وعن طريق العنف، ويحطمون من خلال ذلك أحلام شعوبهم بالعيش حياة سلام طبيعية لا خوف فيها.

وينبغي لنا أن نفعل كل ما في وسعنا من أجل إنقاذ عملية السلام. ويجب أن نؤكد للشعب الفلسطيني من جديد بأن المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن، سيبدل كل جهد من أجل ضمان التنفيذ الكامل والمنصف لخارطة الطريق الصادرة عن اللجنة الرباعية. وفي هذا السياق، ينبغي لنا أن نضمن الحصول على تعهدات من حكومة إسرائيل، ومن أعضاء اللجنة الرباعية، بأن الانسحاب الأحادي الجانب المزمع من غزة سيكون جزءاً من عملية الانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة،

التقدم في عملية سلام مجدية بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ويعرب وفدي عن أسفه العميق للحالة السائدة، التي يجري فيها التدمير الفوري لكل بارقة أمل بواسطة الإرهاب وسياسات العقوبات الجماعية الدائرة في دوامة الموت والإرهاب التي لا تتوقف.

إننا جميعا نشعر بمزيد الأسى والفرح لأن الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني صديقان لنا، ونرغب أن نراهما ينعمان بفوائد السلام والتعايش. وللأسف، ظلت جميع الجهود الثنائية والتعددية التي بذلت على مر الأعوام مغلفة بالجمود، مما يدفع على الخيبة واليأس بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره.

إن الأحداث التي وقعت مؤخرا في فلسطين ستؤدي بالتأكيد إلى المزيد من تدهور الأوضاع. وقد أكد وفدي مرارا وتكرارا رفضه القاطع لعمليات القتل خارج إطار القانون في فلسطين، وخاصة قتل الأطفال. ولذلك، نعرب عن أسفنا العميق للأحداث التي جرت في الأيام الأخيرة، والتي كانت السبب الرئيسي لعقد هذه الجلسة الخاصة لمجلس الأمن.

والواقع أن اغتيال الشيخ ياسين سيؤدي، على الأرجح، إلى زيادة الإحباط لدى الفلسطينيين، وسيشجع العناصر المتطرفة على تنفيذ عمليات التفجير الانتحارية التي تؤسفنا جميعا. وينبغي لنا أن نوقف دوامة العنف. وما من شك، من وجهة نظرنا، في أن الاستثمار في السلام، من قبل الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، سيكون مردوده أفضل بالتأكيد من مردود تلك الأعمال. ويعني ذلك وجوب الالتزام الدقيق بالقانون الدولي، والوفاء بمطلب المجتمع الدولي العادل بأن يقوم الطرفان بالعمل معا من خلال تنفيذ خارطة الطريق، التي أيدها مجلس الأمن كمخرج من دوامة العنف الانتقامي.

جدار سياسي يفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مما يعرض خارطة الطريق لخطر التقويض.

وقد صرح الرئيس الشيلي ريكاردو لاغوس إسكوبار، اليوم، بأن اغتيال الشيخ ياسين "سيجعل صون خارطة الطريق عملية شائكة وصعبة بصورة متزايدة، وسيجعل لزاما علينا أن نعيد النظر بما حدث وأن نقدم زحما جديدا لخطة السلام".

ولكن لا أريد أن أكتفي بإدانة هذه العملية؛ أود أن أنتهز هذه الفرصة للتأكيد من جديد على إدانتنا القوية للهجمات الانتحارية الفلسطينية ضد أهداف إسرائيلية، والتي كثيرا ما أدت إلى المعاناة بين المدنيين الأبرياء.

إن أية عملية عنف في المنطقة ستكون لها نتائج عكسية بالنسبة لتحقيق السلام. إن حق إسرائيل المشروع في المحافظة على أمنها ينبغي أن يمارس من خلال الامتثال للقانون الدولي. ولا يمكن تبرير استخدام القوة المفرط وغير المتناسب. بل ينبغي لإسرائيل أن تحمي سلامة وأمن مواطنيها من دون الاعتداء على حقوق الإنسان للفلسطينيين.

إننا نحث الطرفين على بذل أقصى ما يمكن من جهود للمساعدة على عودة الحوار من خلال التنفيذ الحقيقي للالتزاماتهما، بما في ذلك تنفيذ خارطة الطريق، من أجل التوصل إلى السلام والاستقرار في منطقة تعيش فيها جنبا إلى جنب دولتا إسرائيل وفلسطين، داخل حدود آمنة ومعترف بها.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم

بالانكليزية): يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى للنظر في الحالة الخطيرة في الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية. ومرة أخرى، نجتمع في ظروف يسودها الألم والحزن، ويتنصر فيها الإرهاب والعنف الأعمى، مما يحبط جميع الجهود الرامية إلى

مزعزع للاستقرار في جميع أنحاء المنطقة. ونشدد بحدية مرة أخرى على التأثير الضار للخطوات الأحادية التي تؤدي إلى زيادة تصعيد التوتر الناجم عن العملية العسكرية الإسرائيلية، مما أفضى إلى مقتل الزعيم الروحي لحماس، أحمد ياسين. وقد أدت هذه الحالة إلى إثارة قلق شديد. ولإسرائيل الحق في الدفاع عن النفس وفي حماية مواطنيها، ولكن هذا الحق يجب تنفيذه وفقا للمعايير الإنسانية الدولية.

وتعارض روسيا أعمال القتل التي تستهدف الفلسطينيين وممارسة الرد خارج نطاق القانون والاستخدام غير المتناسب للقوة في المناطق المكتظة بالسكان. وتدين روسيا الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره. ولا يمكن قبول أعمال المتطرفين. ويجب أن تتخذ السلطة الفلسطينية تدابير قوية لكبح جماح الإرهابيين بغية ردع الهجمات على السكان الإسرائيليين المدنيين.

ونحن نناشد كلا الطرفين منع حدوث موجة جديدة من العنف تطيح بجهود استئناف عملية المفاوضات التي تضطلع بها المجموعة الرباعية من الوسطاء الدوليين والأطراف الرئيسية في المنطقة. ولن تنهيا الظروف الضرورية للتوصل إلى تسوية دائمة للصراع يمكن أن تؤدي إلى تعايش دولتين، إسرائيل وفلسطين، داخل حدود آمنة ومعترف بها إلا بالعمل المشترك لإسرائيل وللسلطة الفلسطينية، باستخدام خريطة الطريق التي اعتمدت بموجب قرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣).

وبوصف روسيا مشاركا نشطا في المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين، فهي ستواصل توفير مساعدة نشطة للطرفين بغية إنهاء المواجهة بينهما وإرساء حوار سياسي من أجل التوصل إلى تسوية دائمة في الشرق الأوسط.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية):
تعارض الصين اغتيال إسرائيل للشيخ ياسين وتدينه.

ونحن نؤكد مجددا إيماننا بأن الإرهاب والاحتلال عاملان يغذيان الصراع. وهما يقضيان على كل فرصة للسلام وينبغي أن يتصدى لهما الطرفان بواقعية وتصميم. ونناشد الفلسطينيين والإسرائيليين مرة أخرى وضع نهاية للإرهاب والاحتلال. ونناشدهم أيضا تفادي اتخاذ أي خطوات يمكن أن تصعد الإرهاب والعنف وكذلك التقييد بالتزامهم في إطار القانون الدولي. فإطار العمل الذي يجب أن يعتمد عليه الطرفان والذي يؤدي إلى الحل السلمي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي موجود ولا يتطلب إلا اتخاذ خطوات شجاعة وركوب الأخطار من أجل تحقيق السلام. ويجب أن يتسم المجتمع الدولي، من جانبه، بالمثابرة في جهوده الهادفة إلى عودة الطرفين إلى مائدة المفاوضات.

ومن خلال اتخاذ القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣)، أيد مجلس الأمن خريطة الطريق وانضم إلى جهود المجموعة الرباعية في البحث عن تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط. ويرى وفد بلادي أنه ينبغي لمجلس الأمن وللمجموعة الرباعية أن يجددا جهودهما في المرحلة الراهنة، وأن يوظفا جميع الموارد السياسية الدبلوماسية للمضي في تنفيذ خريطة الطريق. ويجدد وفد بلادي ندائه إلى الطرفين ركوب الأخطار من أجل تحقيق السلام، واتخاذ الخطوات الأولى التي توختها خريطة الطريق، وسيؤدي القيام بذلك العمل إلى إيجاد الثقة المتبادلة المؤدية إلى مفاوضات سلمية ذات مغزى. وبلدي، أنغولا، بالتعاون مع المجتمع الدولي، مستعد لتأدية دوره في العملية ولمساعدة الطرفين في المضي قدما على الطريق المؤدي إلى السلام.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم

بالروسية): يشعر الاتحاد الروسي بقلق عميق نتيجة للتطورات الخطيرة في الأحداث التي شهدتها الأراضي الفلسطينية. فقد أودى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي طال أمده بحياة آلاف البشر. ونجم عنه حدوث تأثير

فلسطينيين آخرين بالأمس، وكذلك أعمال الإرهاب ذات الصلة في ١٤ آذار/مارس في ميناء أشدود، عناصر محددة في هذه الدورة المميتة. ونحن نشعر بعميق القلق نظراً لأنه ما لم يمارس الطرفان إرادة سياسية قوية للحد من الإرهاب والعنف، فالسبيل نحو تحقيق السلام مآله الفشل في نهاية المطاف. وللأسف، لن تسهم العبارات القوية من الطرفين بعد ظهر اليوم في الممارسة البناءة لهذه الإرادة السياسية.

وللفلبين مصلحة قوية في استقرار المنطقة. فهي منطقة تضم ما يقرب من مليون من العمال الفلبينيين وأسرهم. ونحن نشعر بقلق من جراء الإفراط في العنف الذي نكاد نشهده كل يوم، وخاصة الاستهداف المتعمد للمدنيين وإشراك النساء والأطفال في الصراع. ولا يمكن السماح للعنف أن يستمر بكامل قوته من دون تعريض فرص الأجيال المقبلة من الإسرائيليين والفلسطينيين للعيش في سلام وانسجام لخطر شديد. ونحن نناشد جميع الأطراف ممارسة ضبط النفس والامتناع عن اقتراف أعمال العنف التي ستؤدي إلى زيادة في تصعيد الحالة.

ونناشد الطرفين أن يسلكا سبيل المفاوضات السلمية لبلوغ هدف وجود دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلم وأمن، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

ولن يتسنى أبداً حل الصراع في الشرق الأوسط بوسائل العنف. ولهذا نحث على إعادة بدء عملية السلام التي تنص عليها خريطة الطريق المقدمة من المجموعة الرباعية التي أيدتها مجلس الأمن في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣). ونطلب إلى الطرفين أن يفيا بالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق، للتوصل إلى سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

وممارسة إسرائيل لأعمال الإزاحة المستهدفة تتعارض مع القانون الدولي وهي لذلك غير مقبولة. ونحن نؤيد قيام مجلس الأمن بعمل سريع وملائم، ونؤيد، من حيث المبدأ، مشروع البيان الرئاسي الذي اقترحتة الجزائر بالنيابة عن الدول العربية. ونحن نأسف لفشل مجلس الأمن في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع البيان ذلك.

إننا ما زلنا نعتقد أن مسألة الشرق الأوسط معقدة للغاية. ولن تساعد مواجهة العنف بالعنف على تسوية الأمور. بل على النقيض من ذلك، لا يمكن أن تؤدي إلا إلى المزيد من العنف والصراع وإلى زيادة تدهور الحالة.

ونحن نشعر بعميق القلق بشأن التأثير المحتمل الذي قد يؤدي إليه اغتيال الشيخ ياسين على الحالة في المنطقة وعلى عملية السلام في الشرق الأوسط. وتناشد الصين مختلف الأطراف ممارسة ضبط النفس في ظل الظروف الحالية، والامتناع عن اتخاذ أي أعمال قد تزيد من تصعيد التوتر. وفي هذا المنعطف الحاسم، يجب أن يعمل المجتمع الدولي حتى بقدر أكبر على اتخاذ تدابير فعالة من أجل استقرار الحالة، ونحث الجانبين، الإسرائيلي والفلسطيني، على استئناف محادثات السلام بينهما في أقرب وقت ممكن. والسبيل الوحيد لتحقيق السلام بين إسرائيل وفلسطين هو السعي إلى تسوية شاملة من خلال المفاوضات، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): إن سياسة الحكومة الفلبينية هي إدانة جميع أعمال القتل خارج نطاق القانون أياً كان الطرف الذي يرتكبها. وهذه الأعمال انتهاك خسيس لحقوق الإنسان وتتعارض مع القانون الدولي. ونحن نشعر بقلق عميق من جراء التصاعد الأخير لأعمال العنف في الشرق الأوسط التي تواصل اتباع غمط الهجوم والانتقام. ويمثل قتل زعيم حماس الشيخ أحمد ياسين وستة

السيد ساردنيرغ (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):

تشعر البرازيل ببالح قلق إزاء تصاعد العنف الحاصل حالياً في الشرق الأوسط. ففي الأيام الثلاثين الماضية، قُتل ما يزيد على ١٠٠ شخص وجُرح آخرون عديدون.

وتدين البرازيل قتل الشيخ أحمد ياسين الزعيم الروحي لحماس وستة آخرين من الفلسطينيين. ونشجب كل أعمال العنف التي ارتكبت مؤخراً، على أساس الهجوم ثم الانتقام على أثر ذلك الهجوم، وأدت إلى وضع الإسرائيليين والفلسطينيين كل في مواجهة الآخر. وينبغي لجميع الجوانب في هذه المرحلة أن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس، وأن تستأنف بأسرع ما يمكن المفاوضات على أساس خريطة الطريق التي أيدها قرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣). ولا يمكن أن يتهدد هذا التصاعد المؤسف في العنف عملية السلام في المنطقة.

ونرى أنه يلزم على مجلس الأمن أن يعلن عن موقفه إزاء هذا العمل الذي يزيد من خطر زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

السيد أديشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): تتبع الدول

الأعضاء في الأمم المتحدة جميعها قواعد ومبادئ الديمقراطية وحكم القانون. كما أنها تلتزم باحترام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. ويتنافى قتل الشيخ ياسين خارج نطاق القانون مع القانون الدولي، كما أنه يقوض فرص استئناف عملية السلام في المنطقة.

ونرى أنه يجب على جميع الدول، في كل الظروف، أن تتصرف بما يتفق والقانون الدولي الذي يتمثل هدفه الأساسي في كفالة السلم بين الدول وإيجاد إطار مؤاتٍ للتعاشيش السلمي. ولهذا فإننا نشعر بالاستياء الشديد لأنه يبدو أن الطرفين قد اختارا عن عمد، تحت ضغط العناصر المتطرفة والمتشددة، استعمال القتل، وتدمير الممتلكات،

السيدة منيديز (أسبانيا) (تكلمت بالأسبانية): يؤيد

وفدي البيان الذي سيدلى به فيما بعد ممثل أيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

لقد عارض بلدي مرارا وبقوة، في هذا المجلس وغيره من المحافل، حالات القتل خارج نطاق القانون. وعليه، نعرب عن رفضنا وإدانتنا للقتل خارج نطاق القانون الذي راح ضحيته أمس الشيخ أحمد ياسين وستة آخرون.

وكما ذكر المجلس الوزاري للاتحاد الأوروبي بالأمس، ٢٢ آذار/مارس، تشكل حالات القتل خارج نطاق القانون انتهاكا للقانون الدولي، وتقوض مفهوم حكم القانون الذي هو فكرة أساسية ومبدأ أساسي في الكفاح ضد الإرهاب. وتؤدي الأعمال المماثلة لتلك التي ارتكبت بالأمس، في المقام الأول إلى انتزاع الطابع القانوني عن الكفاح ضد الإرهاب. كما أنها تسبب، في المقام الثاني، في التردي الشديد للحالة السياسية التي هي متفجرة بالفعل، مما يسهم في تصاعد العنف.

ولم يكن وفدي قط مترددا في الكفاح ضد الإرهاب. ونحن ندين الإرهاب بغض النظر عن منشأه. ولهذا، ندين على نحو لا لبس فيه الهجمات الإرهابية التي ارتكبتها حماس، والتي تسببت في معاناة كبيرة للسكان في إسرائيل. ونكرر تأكيد أن من حق إسرائيل أن تدافع عن نفسها وأن تحمي مواطنيها من الإرهاب. إلا أنه يجب عليها أن تمارس هذا الحق وفقا للقانون الدولي.

وأود أن أختم كلمتي، كما فعل المجلس الأوروبي، بمطالبة جميع الجوانب بالإمتناع عن جميع أعمال العنف. فلن يؤدي العنف إلا إلى زيادة تنائي إمكانية التوصل إلى السلم والحل العادل والدائم للصراع في الشرق الأوسط. ومازلنا نرى أن خريطة الطريق المقدمة من المجموعة الرباعية هي أفضل أساس للتوصل إلى هذا الحل.

على يد القوات الإسرائيلية. وأشار مجلس الاتحاد الأوروبي أيضا إلى إدانته المتكررة للأعمال الإرهابية التي ارتكبتها حماس.

إننا نواجه حالة بالغة الخطورة تهدد بزيادة تفاقم الحالة الأمنية في المنطقة. ويمكن أن يهدد مثل هذه الأعمال الجهود المبذولة حتى الآن لإعادة بدء الحوار بين الطرفين والتوصل إلى حل سلمي للصراع في الشرق الأوسط.

ونسلم تماما بحق دولة إسرائيل في أن تدافع عن نفسها، وفي أن تكفل أمن مواطنيها ضد الهجمات الإرهابية التي تسببت في موت مئات الأبرياء. ولا يزال إنهاء دورة العنف، وقمع الإرهاب، وإزالة هياكله الأساسية يمثل أولوية عالية. إلا أنه ينبغي ألا يؤدي الكفاح ضد الإرهاب، الذي هو مشروع تماما، إلى تقويض الجهود الرامية إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار، وتهيئة الأحوال اللازمة لاستئناف المفاوضات.

ويجب على الطرفين كليهما، في هذه اللحظة البالغة الصعوبة، أن يمتنعوا عن أعمال العنف التي لا تؤدي إلا إلى زيادة اشتعال الحالة، وزيادة المعاناة، وتقليل جميع الفرص للسير مرة أخرى في طريق السلام.

وتؤكد رومانيا من جديد التزامها بالعمل ومع الطرفين وجميع أعضاء المجتمع الدولي من أجل مكافحة الإرهاب، مع احترام مبادئ وقواعد القانون الدولي. إن تنفيذ خارطة الطريق يجب أن يستأنف دون ضجة أو احتياج. لقد قبلت الأطراف خطة التسوية هذه، وهي الوحيدة التي توفر إطارا ملائما للتوصل عن طريق المفاوضات وبدعم من المجتمع الدولي كما تمثله الجماعة الرباعية، إلى حل عادل ودائم يقوم على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ورؤية الدولتين اللتين تعيشان معا في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا.

والهجمات الأخرى كأداة سياسية. ويعني الإرهاب والاستجابة إلى الإرهاب، في كل الحالات، موت الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال الذين يكون معظمهم من المدنيين الأبرياء. ولن يكون لخريطة الطريق أي مستقبل إذا كان الطريق مغطى بالبحث. ولا يبرر انتهاك القانون انتهاكا آخر للقانون.

ونحن ندين اغتيال الشيخ أحمد ياسين وستة آخرين من الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، نحث الشعب الفلسطيني على مقاومة النداءات إلى الانتقام، وعلى إبقاء السبيل إلى السلام مفتوحا.

ومن الأهمية الأساسية في هذه الأزمة أن يضطلع أعضاء المجموعة الرباعية بمسؤولياتهم على نحو تام بالتماس سبيل إلى إعادة الفلسطينيين والإسرائيليين إلى طاولة المفاوضات. وإن من شأنهما أن يعمل على تسيط التصاعد والمواجهة.

ويجب إدانة قتل المدنيين الأبرياء في إسرائيل وفي الأراضي المحتلة. ويجب أن ينتهي احتلال الأرض الفلسطينية. ويجب حماية حق إسرائيل في أن تعيش داخل حدود أمنية ومعترف بها. ويجب أن يناشد المجلس كل الأطراف أن تتقيد بشجاعة بالتزاماتها.

السيد موتوش (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): أود، أولا، أن أذكر أن وفد رومانيا يؤيد تمام التأييد البيان الذي ستدلي به الرئاسة الأيرلندية للاتحاد الأوروبي. ولهذا، سأكون موجزا في بياني بصفتي الوطنية.

تشعر رومانيا بعميق القلق إزاء الحالة الراهنة في الشرق الأوسط، عقب مقتل الشيخ أحمد ياسين زعيم حماس في عملية استهدفتها قامت بها قوات الأمن الإسرائيلية.

وبالأمس، أدان مجلس الاتحاد الأوروبي هذا الإعدام خارج نطاق القانون لزعيم حماس ولسبعة فلسطينيين آخرين

والالتزامهما بالوفاء برؤيا الدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في ظل السلام والأمن.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أولا أود

أن أقول إنه فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في المنطقة، أرى أن من حسن التوقيت ومن الضروري أن يتفاعل مجلس الأمن مع الحالة في الشرق الأوسط، ولذلك أرحب بفرصة تشارط الآراء في مناقشة علنية مع أعضاء المجلس، وأيضا مع جميع الوفود المعنية الأخرى. ومن ثم أود أن أذكر أنني أؤيد البيان الذي ستدلي به الرئاسة الأيرلندية للاتحاد الأوروبي في مرحلة لاحقة من هذه الجلسة.

تشعر حكومة بلدي بقلق شديد حيال تصعيد العنف مؤخرا في الشرق الأوسط، وخصوصا فيما يتعلق بعواقب القتل المتعمد لرئيس حماس الشيخ أحمد ياسين وستة فلسطينيين آخرين في غزة أمس. وألمانيا، وأيضا الاتحاد الأوروبي، عارضا بشدة دائما أعمال القتل الخارجة عن الإطار القضائي. وترى حكومة بلدي أن هذه الأعمال غير مقبولة. وأعلن مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي أمس بالإجماع، وعلى نحو قاطع، قلق الاتحاد الأوروبي الشديد. لقد أدان الاتحاد الأوروبي تكرارا الفظائع الإرهابية التي اقترفتها حماس والتي أدت إلى موت المئات من الإسرائيليين.

ويقر الاتحاد الأوروبي بحق إسرائيل في حماية مواطنيها من أي هجمات إرهابية. ومن حق إسرائيل أن تفعل ذلك وفقا للقانون الدولي. بيد أنه ليس من حق إسرائيل أن تقوم بأعمال قتل خارجة عن الإطار القانوني. فضلا عن ذلك، فإن الاغتيال الذي نفذ قبل وقت قصير قد زاد الحالة اشتعالا.

في هذه الحالة من الأهمية القصوى إنهاء حلقة العنف اللولبية والعنف المضاد. إن أعمال القتل الخارجة عن الإطار القضائي، وأيضا التفجيرات الانتحارية الإرهابية، يجب أن

السيد نيغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلم بالانكليزية): إن قتل الشيخ ياسين أدى إلى تصعيد التوترات في غزة والشرق الأوسط الأكبر وأعاق جهدنا لاستئناف التقدم صوب السلام.

ولكن لا بد من النظر إلى الأحداث في سياقها. ويجب علينا، ونحن ننظر في قتل الشيخ ياسين، أن نبقي الحقائق في البال. إذ أن الشيخ ياسين كان زعيم منظمة إرهابية، منظمة أعلنت باعتزاز عن مسؤوليتها عن هجمات عشوائية على مدنيين، بما في ذلك، مؤخرا، هجوم الأسبوع الماضي على ميناء أشدود، مما أودى بحياة عشرة من الإسرائيليين. وقد دعا إلى الكراهية ومجد التفجيرات الانتحارية في الحافلات والمطاعم والمقاهي. وكان ياسين معارضا لوجود دولة إسرائيل وسعى بنشاط إلى تقويض الحل الذي يقوم على وجود دولتين، في المنطقة.

وينبغي لمجلس الأمن ألا يؤيد المبادرات التي تتجاهل هذا الواقع، ولن تؤيد الولايات المتحدة هذه المبادرات. ويجب على مجلس الأمن ألا يبقى صامتا حيال الأعمال التي تقوم بها منظمة إرهابية تكرر نفسها لإحباط تنفيذ خارطة الطريق التي وضعتها الجماعة الرباعية وأقرها المجلس في القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣). لقد اجتمع بالأمس مبعوثو الجماعة الرباعية في القاهرة، وفي هذا المنعطف الحاسم يجب على المجتمع الدولي أن يبقي تركيزه منصبا على كيفية استئناف التقدم نحو السلام. وينبغي ألا تكون هناك منعطفات. إن قيام مجلس الأمن بعمل أحادي الجانب وغير متوازن ليس من شأنه سوى تبخيس جهود الجماعة الرباعية.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة برؤية الرئيس بوش

التي أعرب عنها في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ والتي تقوم على إنشاء دولتين. وإذا نعمل بالترادف مع شركاء الجماعة الرباعية ندعو الطرفين إلى الاضطلاع بمسؤولياتهما

المنطقة برمتها. إنه يقوض الجهود التي بذل في الشهور الأخيرة لتحقيق وقف لإطلاق النار فيما بين الحركات الفلسطينية. ولا يمكن أن يؤدي إلا إلى تطرف السكان الفلسطينيين، وفيما يتجاوز ذلك، السكان في الشرق الأدنى والأوسط. ولدى فرنسا قلق بالغ حيال خطر زيادة تردي الحالة، وهي تدعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجة من ضبط النفس في وجه هذه الضربة التي وجهت مؤخرا إلى جهود استئناف العملية السياسية.

وتقرر فرنسا بحق إسرائيل الذي لا ينتهك في الأمن وحققها في الدفاع عن نفسها وفي محاربة الهجمات الإرهابية البغيضة تماما، والتي لا تبررها خلقيا أي قضية. وتدين فرنسا على الدوام التفجيرات الانتحارية وغيرها من الهجمات الإرهابية التي قامت بها ضد المدنيين والإسرائيليين الجماعات الفلسطينية المسلحة، وعلى وجه الخصوص كتائب حماس. غير أن محاربة الإرهاب يجب القيام بها بطريقة تتمثل للقانون. وتتوقف فعاليتها على طابعها المشروع والعدل والمعول عليه.

يتطلب أمن إسرائيل ومواطنيها السلام. والعنف الذي أودى بحياة أكثر من ٣ ٢٠٠ فلسطيني وأكثر من ٩٠٠ إسرائيلي منذ نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، لا يمكن أن يكون حلا. ينبغي القيام بكل شيء لإنقاذ خريطة الطريق، وكذلك لإنقاذ إمكانية تسوية عادلة يتم التوصل إليها عن طريق المفاوضات، وتقوم على أساس المبادئ المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) التي اتخذها مجلس الأمن، ومبدأ الأرض مقابل السلام. وما من بديل عن استئناف تنفيذ خريطة الطريق، وهي تبقى خطة التسوية الوحيدة التي اتفق عليها الطرفان وأيدها المجتمع الدولي. ولا بد أن يُستأنف الحوار السياسي والعملية السياسية. وفرنسا تؤكد مرة أخرى اقتناعها بأن الحل التفاوضي العادل الذي يفضي إلى إنهاء احتلال عام ١٩٦٧ وإنشاء دولة فلسطينية

تتوقف. فالعنف ليس بديلا للمفاوضات السياسية. وما من شيء سوى المفاوضات يمكن أن يؤدي إلى تسوية عادلة ودائمة تقوم على قبول الطرفين. ولذلك تدعو حكومة بلدي جميع الأطراف إلى توخي ضبط النفس وإلى الامتناع عن جميع أعمال العنف والإرهاب التي لا تؤدي إلى مزيد من إراقة الدماء فحسب، ولكنها تجعل أيضا التسوية السلمية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني أشد صعوبة.

وعلى الرغم من صعوبة الظروف، يجب ألا نسمح لتزايد العنف مؤخرا بأن يفقدنا رؤية خارطة الطريق، التي هي وثيقة ذات أهمية بالنسبة إلى السلام في المنطقة. ولا بديل من التوصل إلى حل عادل ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني يركز على الحل المتمثل في قيام دولتين، أي دولة إسرائيلية ودولة فلسطينية، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): الآن أدلي ببيان بصفتي ممثلا لفرنسا.

أولا، أود أن أقول إننا نؤيد كل التأييد البيان الذي ستدلي به رئاسة الاتحاد الأوروبي.

وتدين فرنسا العمل الذي اتخذ ضد الشيخ أحمد ياسين والذي أودى بحياة عشرة من الفلسطينيين، كما أدانت فرنسا دائما مبدأ القتل الخارج عن الإطار القانوني والمناقض للقانون الدولي. إن القيام بأعمال القتل الخارجة عن الإطار القانوني ينتهك مبادئ حكم القانون الأساسية، التي لا يمكن بدونها اتباع سياسة فعالة عادلة، بما في ذلك في سياق محاربة الإرهاب. إن هذه الممارسة التي تقوم بها القوات الإسرائيلية يجب إيقافها.

إن هجوم أمس، فضلا عن كونه غير قانوني، يمكن أن يأتي بنتائج عكسية على الصعيد السياسي. إنه يتضمن خطر زيادة حدة التوتر في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي

أستأنف مهامى الآن بصفتي رئيس مجلس الأمن.

بغية تعزيز الاستفادة من وقتنا وإتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من الوفود لأخذ الكلمة، لن أدعو فرادى المتكلمين إلى شغل مقاعدهم على الطاولة أو العودة إلى مقاعدهم في قاعة المجلس. وعندما يأخذ أحد المتكلمين الكلمة، سيُجلس موظف المؤتمرات المتكلم التالي المدرج في القائمة على الطاولة.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل الجماهيرية العربية الليبية.

السيد عون (الجماهيرية العربية الليبية): السيد الرئيس، في البداية أود أن أتقدم إليكم بجزيل الشكر على تليبتكم السريعة لطلبنا بعقد هذه الجلسة. كما يسعدني أن أهنتكم بترؤس مجلس الأمن لهذا الشهر. وأتقدم بالشكر أيضا إلى سعادة سفير الصين الموقر على الجهود التي بذلها خلال ترؤسه للمجلس في شهر شباط/فبراير الماضي.

لقد ارتكب الاحتلال الإسرائيلي جريمة أخرى تضاف إلى سجل جرائم البشعة التي تستهدف أبناء الشعب الفلسطيني، المدنيين العزل، بطريقة همجية ودون أي تمييز، حيث اغتالت آلة الحرب الإرهابية الإسرائيلية صباح أمس الشيخ أحمد ياسين مع عدد من رفاقه. إن اغتيال هذا الشيخ الطاعن في السن والمقعد والأعزل من أي سلاح، هو دليل عملي آخر على أن حكومة شارون تعيش أزمة أخلاق تدفعها يوميا إلى الخرق المتعمد لأبسط حقوق الإنسان، والاستهتار بكرامته في صورة لم يشهد لها المجتمع الدولي من قبل مثيلا.

إن بلادي إذ تستنكر هذه الجريمة البشعة، وغيرها من الجرائم التي تستهدف يوميا أبناء الشعب الفلسطيني، تُحمل حكومة شارون تبعات الجرائم اليومية والإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني الأعزل، وتطالب

مستقلة تنعم بالسلام وتتوفر لها مقومات البقاء، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل، هو وحده الذي يكفل لإسرائيل الأمن الذي يحق لكل الإسرائيليين أن ينعموا به.

وفرنسا تناشد الأطراف أن تفي فوراً بالتزاماتها المتبادلة والمتوازنة في إطار خريطة الطريق. والخطوة الأولى هي نبذ العنف. ولا بد للسلطة الفلسطينية أن تنفذ الإصلاحات الأمنية وأن تضمن انضواء آلتها الأمنية تحت سلطة واحدة. ولا بد لها من اتخاذ الخطوات اللازمة لتفكيك الهياكل الإرهابية، والحيلولة دون وقوع هجمات جديدة وضمان تقديم مرتكبي الأعمال الإرهابية إلى العدالة. والمجتمع الدولي مستعد لمساعدة الفلسطينيين على الوفاء بالتزاماتهم.

ولا بد لحكومة إسرائيل أن تفي بالتزاماتها بوصفها قوة احتلال بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة. ويجب أن تتوقف السلطات الإسرائيلية عن بناء الجدار الفاصل الذي يتعدى على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧؛ وأن تكف عن سياستها الاستعمارية، بما في ذلك في القدس الشرقية؛ وأن تتخذ الخطوات اللازمة لتحسين الأوضاع الإنسانية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، وخاصة من خلال وضع حد لإغلاق المناطق والعراقيل التي تعترض تنقل الأشخاص ونقل البضائع.

إن فرنسا على اقتناع بأنه من خلال العمل الجماعي وحده يمكن للمجتمع الدولي - لا سيما من خلال المجموعة الرباعية - أن يقوم بدور رئيسي في المساعدة على التوصل إلى حل عادل ومقبول للطرفين. ولا بد لنا من الخروج من هذا المأزق، ووضع حد لدوامه الكراهية والانتقام. وعلينا أن نعمل معاً بغية مساعدة الأطراف على تحمل تبعات السلام. فالتحدي أصبح أكثر حسامة لأن تسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني شرط أساسي لكي ينعم الشرق الأوسط بالاستقرار ويلحق بركب الإصلاح والتحديث.

الشعب الفلسطيني لن يستسلم لهذا الأمر الواقع وسوف يستمر في نضاله من أجل الحصول على حقوقه المشروعة في إقامة دولته فوق ترابه الوطني وعاصمتها القدس. وإن لم يحدث ذلك، فإن إسرائيل تتحمل المسؤولية كاملة عن استمرار تصاعد العنف وعدم الاستقرار، لا في الأراضي المحتلة فحسب، ولكن في بقية منطقة الشرق الأوسط بكاملها، وربما في أماكن أخرى من العالم.

إن بلادي تطلب من هذه الهيئة الموقرة تحمل مسؤولياتها كاملة واتخاذ كل ما من شأنه إرغام الإسرائيليين على تنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة، والعودة إلى التفاوض مع السلطة الفلسطينية والأطراف العربية الأخرى ذات العلاقة على هذا الأساس، بغية إيجاد حل عادل يضمن حقوق هذه الأطراف ويعيد الهدوء والاستقرار والعيش بسلام في هذه المنطقة المتفجرة.

إن بلادي تدعم بقوة مشروع القرار المقدم من المجموعة العربية، وتدعو الدول الأعضاء كافة إلى الموافقة عليه بغية تفادي تكرار مثل هذه الأعمال الإجرامية، مستقبلاً وتوقف هذه السلسلة الدموية من العنف والعنف المضاد وتحكيم العقل، والعودة إلى المفاوضات للتوصل إلى حل عادل وشامل لهذه القضية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل

مصر.

السيد أبو الغيط (مصر): عبرت مصر، وبأكبر قدر من الوضوح والحزم، عن إدانتها ورفضها الكامل للعمليات الوحشية التي قامت بها حكومة إسرائيل بقتل الشيخ أحمد ياسين، الذي تم اغتياله خارج إطار القانون. كما أوضحت مصر أن هذا التصرف غير القانوني يمثل عملاً غير مسؤول لا يحسب العواقب أو النتائج لمثل هذا الفعل، الذي يؤشر إلى مناهج خطيرة في سياسات الحكومة الإسرائيلية، بما يفرض

المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية لوضع حد لهذه الجرائم البشعة التي يتعرض لها هذا الشعب.

إن إعلان الإسرائيليين عن أن رئيس وزرائهم أشرف شخصياً وبشكل مباشر على عملية الاغتيال هذه، بل وقام بتقديم التهنئة للمؤسسة العسكرية على نجاحها في تنفيذ هذه العملية الإرهابية، لهو دليل آخر على طبيعة الحكومة الإسرائيلية ورئيسها في التبجح والمفاخرة بممارستها العلنية للإرهاب والاغتيال، وهو أمر ليس غريباً على شارون الذي سبق وأن تم تحميله مسؤولية المجازر التي ارتكبت في صبرا وشاتيلا.

لقد أصبح واضحاً للمجتمع الدولي بأسره أن إسرائيل لا ترغب في السلام وتتحين كل الفرص للقضاء على كل المبادرات في هذا الخصوص، وهي رفضت بشكل متعنّت ومستمر الانصياع لكل قرارات مجلس الأمن التي كان آخرها القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣) الصادر بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ الذي يتضمن المبادرة الرباعية لخارطة الطريق التي تهدف في نهاية المطاف إلى إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية.

إن إسرائيل تعمل على استغلال الظرف الدولي الذي نشأ بعد أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وتحاول إلصاق قلم الإرهاب بنضال الشعب الفلسطيني الذي يدافع عن أرضه ضد الاحتلال، وهو الحق الذي تكفله له كل الشرائع والقوانين الدولية. وإن أرادت إسرائيل العيش بسلام، فعليها الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة والأراضي العربية الأخرى، والكف عن هذه الممارسات الوحشية البشعة ضد الشعب الفلسطيني. واستمرار الاحتلال وتضييق الخناق على الشعب الفلسطيني، وإقامة المستوطنات وضم الأراضي الفلسطينية بالقوة، وإقامة الجدار الاستيطاني العازل أمور لن تجلب السلام إلى إسرائيل بأي حال من الأحوال، حيث أن

مكان وموقع يتابعون الأسلوب والنهج اللذين سيتعامل بهما المجلس مع هذا الوضع المأساوي وبما يعكس رفضه وإدانته له. والرسالة التي يجب أن تصدر عن هذا المجلس ينبغي أن تتمثل في اتخاذ موقف واضح وصارم ضد هذا التصرف الوحشي والمطالبة بالتوقف عن كل الانتهاكات غير الإنسانية ضد أبناء شعب فلسطين وممتلكاتهم. كما أن المجلس مطالب أيضا بالتصدي لكل أعمال العنف والقتل التي تؤدي بالأرواح البريئة على الجانبين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل

اليمن.

السيد الصايدي (اليمن): السيد الرئيس، أستهل

بياني المقتضب هذا بالشكر لكم على عقد هذه الجلسة الطارئة لمناقشة الوضع الخطير الناجم عن مسلسل الاغتيالات الدامي، الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وعلى مرأى ومسمع من العالم، والتي كان آخرها اغتيال الشهيد الشيخ أحمد ياسين. ولا يفوتني أن أعبر عن تقدير وفد الجمهورية اليمنية لجهودكم المستمرة لإنجاح أعمال المجلس، كما أعرب عن تقدير بلادي للسياسة الحكيمة التي تنتهجها الجمهورية الفرنسية الصديقة. وأعرب في الوقت نفسه عن الامتنان لجهود سلفكم المندوب الدائم للصين.

إن طلب المجموعة العربية لانعقاد هذه الجلسة يأتي استجابة لمطالبة الجماهير العربية بأن تتحمل الأمم المتحدة ومجلس الأمن مسؤولياتهما والقيام بدورهما في حفظ الأمن والسلم الدوليين. وما توجه الوفود العربية إلى المجلس إلا تحسيدا واضحا للتمسك بالشرعية الدولية وبدور هذه المنظمة، بالرغم من تحدي إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية وتفخر قادة تل أبيب بالخروج عن الرأي العام الدولي.

ويكفي إدانة العمل الإجرامي الذي اقترفته حكومة شارون يوم أمس ما أجمعت عليه الدول التي عبرت عن رأيها

على هذا المجلس الموقر أن يتحمل مسؤولياته بإدانة هذا الفعل الذي لا يعكس اللامسؤولية فحسب ولكن أيضا التقدير الخاطئ للأمور، وهو التقدير الذي ستكشف الأيام خطاه وعواقبه المدمرة.

لا يخفى على أحد أن هذا الإجراء الإسرائيلي جاء في إطار الأفعال الإسرائيلية المتكررة والتي تستهدف دائما إحهاض أي عمل نحو السلام، خاصة إذا ما بزغت ملامح لحركة، ولو غير ملموسة، نحو تحريك هذه العملية وهذا الجهد، ولقد أثبتت حكومة إسرائيل بالأمس، مرة أخرى، أنها وبأفعالها هذه تنهج نهجا يتناقض مع القانون الإنساني الدولي، كما أنها تقوم بتصرفات وإجراءات تدعي فيها حقها في الدفاع الشرعي عن النفس، وكأن المجتمع الدولي غائب لا يدري، أو أنه لا قيمة له، علما بأن الجميع يعرف أن كل ما يحدث هو محاولة مستميتة لإضعاف مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، الذي لا يزال يربض بثقله على أرض شعب فلسطين. ولقد كشفت ردود الأفعال الدولية في كل عواصم العالم الإجماع على إدانة هذا الفعل الوحشي والمطالبة الفورية بالتوقف عن أية أفعال أو جرائم مماثلة تتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة والشرائع والقوانين الدولية كافة.

إن استخدام حكومة إسرائيل لهذا النهج من العنف والقتل غير القانونيين يهدد مسيرة الأمم المتحدة ومبادئ الإنسانية التي حاربت لإقرارها على مدى القرن العشرين، والتي تجسدت ضمن أمور أخرى في إقامة هذا المجلس الموقر. فهذا النهج الإسرائيلي يعيد العلاقات بين الدول والشعوب إلى قانون الغاب الذي تسيطر فيه القوة على الحق، وتعلو فيه السلطة فوق المبادئ.

إن الوضع جد خطير، ويجب ألا يفوت كل الحضور في هذه القاعة أن الفلسطينيين، والعرب، وأمة الإسلام، وكل أصحاب النوايا الصادقة والمبادئ الإنسانية السامية في كل

ولسنا ندري كيف يمكن، وفي ظل سياسة التصفية والاعتقالات التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، ويؤكد عليها قادتها اليوم، أن نتحدث عن السلام وعن خارطة الطريق التي تم اغتيالها لحظة اغتيال الشيخ أحمد ياسين. ولنا أن نتساءل أيضا كيف يمكن، وفي ظل العدوان الإسرائيلي المستمر، أن نأمل في قيام شرق أوسط آمن تنصرف جهود شعوبه نحو التنمية الإنسانية وتحقيق الرخاء والعدالة.

واليوم ونحن نرى إدانة العالم لهذا العمل الإجرامي ولسياسة الاعتقالات خارج نطاق القانون واعتبارها منافية لأحكام القانون الدولي ذات الصلة، فإن من البديهي تفعيل دور المحكمة الجنائية الدولية.

وختاما فإن محنة الشعب الفلسطيني تستوجب من كل ذي ضمير حي الوقوف مع الكفاح العادل الذي يخوضه شعب فلسطين للتحرر من ربة الاحتلال الأجنبي ونيل حقوقه المتغصبة وإقامة دولته المستقلة.

والجمهورية اليمنية، كانت دوما ولا تزال مع هذا الشعب المناضل في صراعه مع قوى الاحتلال والإرهاب الصهيوني. وتؤكد اليوم من جديد وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني وفصائله ومنظماته في نضالها المشروع. وتهيب بأعضاء المجلس اتخاذ القرار الحاسم الذي يضمن إجراءات عملية وعاجلة لحماية الشعب الفلسطيني من التصفية والاعتقالات والاجتياحات التي يتعرض لها مع مطلع كل يوم جديد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمي مثل قطر وأعطيه الكلمة.

السيد النصر (قطر): إن الإصرار الدائم لإسرائيل على استخدام القوة المفرطة ضد الشعب الفلسطيني دفعها إلى أعمال لا حصر لها بلغت حد جرائم وإرهاب الدولة، إلى

في عملية الاغتيال الوحشية هذه، ومنها غالبية الدول الأعضاء في المجلس بالإضافة إلى الأمين العام للمنظمة. ويتلخص الموقف الجماعي هذا في أمرين، أولهما أن هذه الجريمة هي خروج صارخ عن قواعد القانون الدولي وأخلاقيات إنسان هذا العصر. وثانيهما أن هذا العدوان يقضي على ما تبقى من إمكانية الحل السلمي للصراع في الشرق الأوسط، في إطار خارطة الطريق، وهو هدف رئيسي عملت إسرائيل بكل السبل على تحقيقه.

لقد كان الشهيد أحد أهم رموز النضال الفلسطيني ضد الاحتلال، والتي تحظى بالشرعية الجماهيرية. وتبدّي ذلك في المظاهرات العارمة استنكارا لاغتياله على طول وعرض الشارع الفلسطيني والوطن العربي بشكل عام. وتدرك إسرائيل أكثر من غيرها أن تصفية الشيخ أحمد ياسين والقيادات الوطنية الفلسطينية الأخرى لن تؤدي إلا إلى مزيد من نزيف الدماء والفوضى ونهاية فرص السلام. وهذا كما هو واضح ما يريده قادة الليكود، سعيا وراء سراب خادع في تحقيق أطماعهم التوسعية في وقت ينشغل المجتمع الدولي ومجلس الأمن في إطفاء الحرائق وإخماد بؤر التوتر المتزايدة في عالم اليوم.

لم تعد فصائل المقاومة الفلسطينية على أراضي الغير بالقوة وتحتلها، ولم تشن الحروب العدوانية ضد الآخرين، وإنما تستبسل في درء الظلم والدفاع عن الأرض والتمسك بحقوق أقرتها الشرائع السماوية قبل أن تقرها القوانين والأعراف الدولية. وإذا كان هذا في نظر البعض إرهابا، فإن الفلسطينيين هم حقا إرهابيون. ويصبح من حق شارون والليكود التفاخر بسفك دماء الفلسطينيين واغتيال قياداتهم. إلا أننا بذلك نؤسس لعالم يستشري فيه العنف، وتفقد فيه قيم التحضر، وينعدم فيه السلام.

إن اغتيال أي رمز فلسطيني لا يمكن أن يؤدي إلى اغتيال الحقوق الفلسطينية، بل سيزيد المقاومين إصراراً على استعادتها حتى تستجيب إسرائيل للقوانين والقرارات والأعراف الدولية.

إن دولة قطر، إيماناً منها بالحلول السلمية، تعتبر أن العنف والعنف المضاد لن يؤدي إلى أي حلول سلمية، بل سيصعد الأعمال العدوانية، ويضع المنطقة برمتها على فوهة بركان متفجر من العنف والحقد والكرهية، يكون المدنيون الأبرياء أول ضحاياه. كما أنه يقوض فرص السلام ويعزز نوازع التطرف والإرهاب في المنطقة بدلاً من دعم عملية السلام ونهج التفاوض الذي هو السبيل الوحيد لإحلال سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط يقوم على الشرعية الدولية، ويضمن للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، ولكل شعوب المنطقة الأمن والاستقرار والتعايش في سلام. وندعو القوى المحبة للسلام التعبئة الفورية والقوية للتحكم في تداعيات الموقف الخطير على المنطقة كلها، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وقيادته. ونؤكد في هذا الصدد أن دولة قطر ترفض قتل المدنيين الأبرياء في أي مكان وزمان ومن أي عقيدة أو جنس.

ونطالب في هذا المجال المجتمع الدولي بالاضطلاع بدور كبير وفعال، وعدم الكيل بمكيالين، مثلما قام به في مناطق أخرى من العالم لوقف المجزرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإرجاع الحقوق لأصحابها. ولكننا نعرب مع الأسف عن عدم وجود أي بصيص أمل حتى الآن لمثل هذا الدور. إننا نهيئ في هذا المجال بمجلس الأمن، باعتباره أعلى سلطة في منظومة الأمم المتحدة، بتأمين وضمان وصون الأمن والسلم الدوليين وذلك بموجب مبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وسيادة القانون، وضرورة احترام حقوق الإنسان والتعايش السلمي ونبذ سياسات القوة والهيمنة والعنف والتطرف والإرهاب وأساليبه وممارساته، وبضمنه

جانب القتل خارج نطاق القانون والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان والسكان المدنيين الخاضعين لاحتلالها. وقد قامت المروحيات الإسرائيلية في غزة باغتيال الشهيد الشيخ أحمد ياسين، الزعيم الروحي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وتسعة على الأقل من مرافقيه في اعتداء أمس وأصيب ١٥ بجروح بينهم خمسة بدرجة خطيرة.

إن دولة قطر تعرب عن إدانتها واستنكارها الشديدين لهذه الجريمة البشعة، حيث أن أعمال القمع والبطش والتنكيل التي تقوم بها إسرائيل ضد أبناء الشعب الفلسطيني تتنافى مع كل الشرائع السماوية والقيم الإنسانية، وتنطوي على تحد سافر وانتهاك للمواثيق الدولية، وقرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي. وإن هذه الأعمال هي محاولة من إسرائيل لجر المنطقة إلى دوامة من العنف والعنف المضاد والقضاء على أية فرصة لتحقيق السلام.

إن العمليات المستمرة في الاغتيال من قبل حكومة إسرائيل تؤكد أنها لا تريد السلام، وأنه يوجد بدون شك مخطط واضح لتصعيد الموقف والوصول إلى نتائج لن تحمد عقباها. ونؤكد في هذا الصدد أن إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، هي التي تتحمل المسؤولية عن دورة العنف المستمرة، وأن قواتها ما فتئت تشن هجمات فتاكة ضد المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي حقيقة الأمر، قُتل خلال الأشهر الماضية عدد كبير من المدنيين الفلسطينيين، من بينهم نساء وأطفال، على يد قوات الاحتلال وأصيب المئات بجروح، ودمرت المئات من المنازل والأراضي الزراعية، وفرضت القيود الخانقة على حرية تنقل الأشخاص والسلع. وواصلت إسرائيل حملتها الاستيطانية، وتشيد جدارها العسفي العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وشمل ذلك داخل القدس الشريف وحولها.

والعنف، نحث إسرائيل على اتخاذ إجراءات فعالة على الفور لتهدة الحالة، مع ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

ومن أجل إحراز تقدم في عملية السلام، ليس هناك خيار للطرفين غير التغلب في نهاية الأمر على غضبهما وفقدان ثقة كل واحد منهما في الآخر ليتمكننا من الجلوس معا على طاولة التفاوض. ونحث قادة إسرائيل وفلسطين بصدق على إظهار الزعامة الشجاعة بتوجههم من جديد إلى السلام من خلال التفاوض واستئناف تنفيذ خارطة الطريق، بغية أن تتحقق في أقرب وقت ممكن رؤية الدولتين اللتين تعيشان في سلام جنباً إلى جنب.

السيد المحمدي (جامعة الدول العربية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم برئاسة مجلس الأمن وإدارتكم لأعمال المجلس بالحكمة والجدارة اللتين تتميزون بهما. كما أود أن أعرب عن تقديري لإنجازات سلفكم رئيس المجلس، سفير الصين، خلال الشهر المنصرم.

تواصل إسرائيل مخالفة وانتهاك القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، ويتمثل ذلك في سياسة مسلسل القتل والعدوان ضد الشعب الفلسطيني دون رادع أو محاسبة، ويؤكد ذلك العملية الإجرامية التي ارتكبتها قوات الاحتلال العسكري الإسرائيلي في غزة فجر ٢٢ آذار/مارس الجاري والتي أدت إلى مقتل الشيخ أحمد ياسين ورفاقه. وإننا ندين هذه الجريمة البشعة بقوة.

إن متابعة تطورات الأحداث منذ شهر أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠ في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يتبين أنه كلما لاحت في الأفق بوادر للتهدة أو بذل جهود ومحاولات للتوصل إلى تفاهم يؤدي إلى إنفاذ وتحقيق السلام في الشرق الأوسط، تقوم إسرائيل بعملية عدوانية تؤدي إلى نسف هذه البوادر والقضاء على أي محاولة للتوصل إلى سلام وأمن في المنطقة.

إرهاب الدولة، وضرورة تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية لكفالة الأمن للجميع. وإننا نؤكد على الولايات المتحدة، راعية السلام، العمل على الوصول إلى نتائج إيجابية للعملية السلمية واتخاذ موقف واضح من هذه العملية النكراء.

أخيراً، نقدم من هذا المنبر تعازينا الخاصة للقيادة الفلسطينية وللشعب الفلسطيني وللاثنين العربية والإسلامية ولأسرة الشهيد الشيخ أحمد ياسين، الذي انتقل إلى رحمة الله، ولأسر الشهداء الآخرين الذين سقطوا ضحايا الاعتداء، مجددين دعم دولة قطر ووقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله العادل لنيل حقوقه المشروعة واستقلاله الوطني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل اليابان، وأعطيه الكلمة.

السيد هرفوتشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): إن قتل القوات الإسرائيلية للشيخ أحمد ياسين، الزعيم الروحي لحماس، كان عملاً طائشاً ارتكب من دون اعتبار للعواقب المترتبة عليه. إنه عمل لا يمكن تبريره. وقد أضر بعملية السلام في الشرق الأوسط ضرراً بليغاً. وتدين اليابان قتل الشيخ ياسين.

منذ مستهل آذار/مارس، يبدو أن حلقة العنف المفرغة، التي يولد فيها العنف مزيداً من العنف، بدأت مرة أخرى في هذه المنطقة. ونخشى أن يثير قتل الشيخ ياسين عمليات انتقام خطيرة، وأن يؤدي إلى تصعيد شامل للصراع. ونشعر بقلق أيضاً من أنه قد لا يتسنى احتواء الأثر السلبي للحادث في إطار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وأنه ربما ينتشر إلى مساحة جغرافية أوسع. ولمنع هذا الحادث من أن يوجع سلسلة من ردود الفعل السلبية بين الكراهية

التدهور، بكل ما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة جدا تهدد السلم والأمن الدوليين.

إننا اليوم نطالب مجلس الأمن باتخاذ موقف حازم، وفقا للميثاق، يلزم إسرائيل بالتراجع عن سياسة الاحتلال وعن إقامة المستعمرات وإحضرار المستوطنين، والتخلي عن الخيار العسكري، وأعمال القتل خارج إطار القانون، والعودة إلى استئناف المشاركة في مفاوضات السلام التي هي وحدها، دون سواها، ستؤدي إلى تحقيق الأمن والسلم العادل والشامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، طبقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام.

السيد المنصور (البحرين): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنتكم برئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر، وإننا على ثقة تامة بقيادتكم الحكيمة التي ستقود إلى نجاح مداورات المجلس، وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفد بلادي لسلفكم، سعادة المندوب الدائم للصين، على الطريقة الماهرة التي ترأس بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إن جريمة الاغتيال التي قام بها الجيش الإسرائيلي والتي استهدفت الشيخ أحمد ياسين عمل إرهابي يقع ضمن الجرائم الإرهابية المنظمة التي تقوم بها إسرائيل، والتي تستهدف اغتيال القيادات الفلسطينية.

إن مملكة البحرين تدين وتستنكر بشدة هذه الجريمة البشعة التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلية فجر اليوم وأدت إلى استشهاد الشيخ أحمد ياسين، زعيم حركة المقاومة الإسلامية، وعدد من مرافقيه. إن إقدام إسرائيل على التخطيط والتنفيذ لهذه الجريمة النكراء، يؤكد بالدليل والبرهان تحدي إسرائيل السافر لكافة القرارات الدولية ومبادئ القانون الدولي والقيم والأعراف الإنسانية. وهي مثال صارخ على إرهاب الدولة الذي تقوم به الحكومة

إن الجرائم اليومية التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين، من قتل وتدمير واضطهاد، انتهاكا لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بمعاملة المدنيين وقت الحرب، وعدم تحرك مجلس الأمن لوضع حد لهذا الأمر، لا يمكن تبريره. فكيف يسكت مجلس الأمن عن هذه الجرائم؟

إن استمرار إسرائيل في ممارسة سياسة استهداف القادة الفلسطينيين بالقتل خارج نطاق القانون والشرعية، ومواصلة تشييد الجدار العازل، وإقامة المستعمرات على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يرمي إلى إجهاد عملية السلام بأكملها وخلق أمر واقع على الأرض يضع الصراع العربي - الإسرائيلي أمام منعطف تاريخي خطير، بكل ما يترتب على ذلك من تداعيات وعواقب وخيمة على منطقة الشرق الأوسط والأمن والسلم الإقليمي والدولي.

إن مجلس الأمن المناط به حفظ الأمن والسلم الدولي مطالب اليوم بتحمل مسؤولياته وفقا لميثاق الأمم المتحدة عن حماية الشعب الفلسطيني، ووضع حد لسياسة إسرائيل العدوانية في المنطقة وإقامة دولة فلسطين المستقلة.

إن لب النزاع العربي - الإسرائيلي هو استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية. ومحاولة إسرائيل اليوم تحويل الأنظار بوضع هذا النزاع في إطار مكافحة الإرهاب هي محاولة فاشلة وساذجة وسخيفة لا تنطلي على أحد. وإن الاحتلال هو أساس المشكلة، ومنطق الخيار العسكري الإسرائيلي الذي تسلكه حكومة إسرائيل الحالية بفرض منطق القوة على النزاع العربي - الإسرائيلي قد أثبت عقمه وعدم جدواه، ولم يأت إلا بالمزيد من تدهور الأوضاع في المنطقة وبالمزيد من القتلى والخراب والدمار. واستمرار هذه السياسة سيدفع بالمنطقة إلى مزيد من

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن إدانته لقيام القوات الإسرائيلية أمس بقتل قائد حماس الشيخ أحمد ياسين وسبعة فلسطينيين آخرين خارج نطاق القانون. وقد عارض الاتحاد الأوروبي باستمرار عمليات القتل خارج القضاء. ذلك أن أعمال القتل خارج القضاء لا تتعارض مع القانون الدولي فحسب، بل تقوض مفهوم سيادة القانون، وهو عنصر أساسي في مكافحة الإرهاب.

وقد أعرب الاتحاد الأوروبي تكراراً عن إدانته للفظائع الإرهابية التي ترتكبها حماس، والتي نجم عنها مقتل المئات من الإسرائيليين. ويسلم الاتحاد الأوروبي بحق إسرائيل في حماية مواطنيها من الهجمات الإرهابية. ولإسرائيل الحق في أن تفعل ذلك بموجب القانون الدولي. بيد أن إسرائيل لا تملك الحق في الاضطلال بأعمال القتل خارج نطاق القانون. علاوة على ذلك، فلاغتيال الذي اضطلعت به لتوها قد ألهب الحالة. ويهيب الاتحاد الأوروبي بجميع الأطراف أن تمارس ضبط النفس وتمتنع عن ارتكاب أعمال العنف، التي لن تؤدي إلا لمزيد من إزهاق الأرواح وتجعل التسوية السلمية أبعد منالاً مما هي الآن.

فليس العنف بديلاً عن المفاوضات السياسية اللازمة للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة. ولا تزال خارطة الطريق تشكل الأساس لبلوغ هذه التسوية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي هو ممثل الأردن، وأعطيه الكلمة.

سمو الأمير زيد بن رعد الحسين (الأردن): إذ يعقد مجلس الأمن اجتماعه هذا لبحث الجريمة الخطيرة التي ارتكبتها إسرائيل بإشراف مباشر من أعلى المرجعيات الحكومية فيها بحق الشيخ أحمد ياسين في قطاع غزة فجر يوم أمس، وتداعياتها؛ أود أن أعبر عن إدانة الحكومة الأردنية، بشدة، لعملية اغتيال الشيخ أحمد ياسين التي تعتبر تجسيدا

الإسرائيلية بصورة منظمة وتبرهن للعالم مدى ما وصلت إليه من استهتار بقيم ومبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

إن هذا العمل من جانب إسرائيل سيزيد من حالة العنف التي تعيشها الأراضي الفلسطينية المحتلة وسيجر المنطقة إلى حالة من عدم الاستقرار، والقضاء على أية فرصة لتحقيق السلام والأمن لكافة دولها وشعوبها. كما أن توقيت العملية يظهر بشكل جلي أن إسرائيل لا تعباً بالمبادرات الهادفة إلى تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة والتي دأبت الدول العربية على التأكيد عليها لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

إن مملكة البحرين تؤكد من جديد وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني وقيادته في نضاله المشروع من أجل استرداد حقوقه الثابتة، وتناشد المجتمع الدولي واللجنة الرباعية تحمل مسؤولياتهم تجاه ما يجري في المنطقة، وتؤكد على ضرورة وأهمية توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وقيادته من بطش إسرائيل وآلتها العسكرية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي هو ممثل أيرلندا، وأعطيه الكلمة.

السيد ريان (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المنضمة إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا؛ والبلدان المرشحة للانضمام بلغاريا، وتركيا، ورومانيا؛ وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحها للانضمام ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود، وكرواتيا؛ وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا، والنرويج.

الممارسات، وبذل كل المساعي لتغليب منطق السلم والاحتكام إلى الشرعية الدولية. كما أننا نحدد الدعوة التي توجه بها سيادة الرئيس زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية، منذ القمة العربية بالقاهرة سنة ٢٠٠٠ إلى توفير حماية دولية عاجلة للشعب الفلسطيني الشقيق من خلال نشر قوات فصل ومراقبة دولية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي هو ممثل إندونيسيا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد أتيانتو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): رَوْع

وفد إندونيسيا لسماعه باغتيال إسرائيل يوم ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٤ قائد حماس الشيخ أحمد ياسين. ومن دواعي المزيد من الأسف أن تلك المحاولة قد أدت إلى مصرع ثمانية أشخاص آخرين، ونحن نشجبها بشدة.

ونرى أن سياسة الاستهداف بالاغتيال التي تنتهجها إسرائيل لا تفتقر إلى الشرعية في إطار القانون الدولي فحسب، وإنما لا يمكن لها أن تضمن السلام. فإذا كان هدف إسرائيل هو السلام، وإذا كان السلام هو الجوهرية التي تلتمسها إسرائيل من خلال نشر قوات الدفاع الإسرائيلية بوحشية في كثير من الأحيان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإذا كان السلام هو الجائزة التي تسعى إسرائيل للحصول عليها من وراء تشييدها الجدار الفاصل، فليس من المحتمل أن تؤدي أساليب حكومة إسرائيل إلى تحقيق أي من تلك الأحلام.

ووفدي مقتنع بأن النهج العسكري الذي تتوخاه حكومة إسرائيل لن يصب في مصلحة حكومة إسرائيل. فهذه الاستراتيجية لم تتمخض إلا عن تكرار العودة إلى العنف. وتبعاً لذلك، من السهل رؤية أن هذه الاستراتيجية لا تخدم مصلحة المواطنين العاديين في إسرائيل، الذين يقفون في خط المواجهة أمام الهجمات الانتقامية.

واضحاً لسياسات الاغتيال والتصفية الجسدية خارج نطاق القانون التي ترتكبها إسرائيل بشكل منظم. إن هذه الجريمة من شأنها تصعيد العنف، وزيادة التدهور في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتهديد أمن واستقرار المنطقة برمتها.

إننا ندعو إسرائيل للكف عن سياساتها التصعيدية والعمل من أجل التهدئة والحفاظ على الاستقرار، في الوقت الذي ندعو فيه مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته وتوفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي هو ممثل تونس، وأعطيه الآن الكلمة.

السيد الحشاني (تونس): أود في البداية أن أتوجه

إليكم بالشكر على استجابتكم السريعة لعقد هذا الاجتماع العاجل للتباحث في التطورات الخطيرة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط. كما أغتنم هذه الفرصة لأعبر لكم عن تقديرنا للطريقة الناجحة التي تديرون بها أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر.

في الوقت الذي تتضافر فيه جهود المجموعة الدولية على جميع المستويات من أجل إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط وإعادة الثقة بين طرفي النزاع، تفاجئنا قوات الاحتلال الإسرائيلي بجريمة جديدة ذهب ضحيتها هذه المرة أحد أهم قياديي الفصائل الفلسطينية، الشيخ أحمد ياسين زعيم حركة حماس. وقد تلقت تونس ببالغ الاستنكار عملية الاغتيال هذه وإننا نعبر عن إدانتنا لهذه الجريمة التي من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من التصعيد والتوتر وأن تعيق مساعي السلام وتبدد حظوظ التفاوض.

إن تونس تهيئ بالاجتماع الدولي وخاصة مجلس الأمن تحمل مسؤولياته أمام هذا الوضع المهدد للأمن والسلم الدوليين، والتحرك الفوري والحازم أمام تواصل مثل هذه

إن الكويت تدين بشدة العملية الإرهابية التي نفذتها الحكومة الإسرائيلية فجر الاثنين والتي أدت إلى استشهاد الشيخ أحمد ياسين وسبعة آخرين. فلم تكتف الآلية العسكرية الإسرائيلية بصاروخ واحد، بل أعادت الكرة بصاروخين آخرين. إن هذه العملية جريمة تكشف مجددا وحشية الاحتلال الإسرائيلي الذي أراق دم هذا الشيخ الطاعن في السن بلا رحمة أو شفقة أثناء خروجه من المسجد الذي دأب على الصلاة فيه صباح كل يوم. إن الكويت تعبر مرة أخرى عن تعازيها لأسرة الفريد وزملائه وللشعب الفلسطيني الشقيق.

إن الكويت تعتبر اغتيال الشيخ أحمد ياسين جريمة حرب بشعة تضاف إلى جرائم الحرب التي تواصل إسرائيل ارتكابها ضد الإنسانية منتهكة بذلك مبادئ القانون الدولي ومتجاهلة لالتزاماتها التي نصت عليها اتفاقية جنيف الرابعة ولموقف المجتمع الدولي الذي يدين باستمرار سياسات الاغتيالات والقتل المتعمد خارج نطاق القانون التي تنتهجها إسرائيل إضافة إلى السياسات العدوانية المتنوعة الأخرى التي تنفذها ضد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن الكويت تدعم بالكامل البيان الذي صدر عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي استنكر هذه الجريمة النكراء التي تجسد بوضوح سياسات إرهاب الدولة. وتضم الكويت صوتها إلى الأصوات المنادية بضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وتدعو مجلس الأمن إلى أن يتحمل مسؤولياته، فيدين هذه الجريمة ويتخذ ما يلزم من إجراءات لردع الحكومة الإسرائيلية والكف عن هذه الممارسات والسياسات غير القانونية وحملها على احترام قرارات الشرعية الدولية ومنعها من تقويض الجهود الدولية التي تعمل من أجل التوصل إلى سلام عادل وشامل على أساس قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرارات ٢٤٢

إن وفدي يدعو إسرائيل إلى أن تدرك أن مستقبلها سوف يتحقق بطريقة أفضل بالعودة إلى مائدة التفاوض مع الفلسطينيين. وندعو إسرائيل إلى أن تعترف بأن فرص السلام أكبر من خلال الحوار وليس من خلال القوة العسكرية. ونطلب من إسرائيل أن تعترف بأن السلام ستكون أمامه فرص أفضل من خلال دعم المجتمع الدولي، الذي سيتوفر بتنفيذ خارطة الطريق، بدلا من لغة الأسلحة والجرافات. ويتعين على إسرائيل أن تكف على الفور عن ممارسة قتل الفلسطينيين خارج نطاق القضاء، وأن تعيد ثقافتها بالمفاوضات. وهذا النهج وحده هو الذي يمكن أن يؤدي إلى السلام وإلى تسوية عادلة شاملة، كما تنوحتها خارطة الطريق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الكويت.

السيدة نبيلة عبد الله الملا (الكويت): السيد الرئيس، أتقدم إليكم، باسم حكومة بلادي، بالتهنئة الخالصة لتولي بلدكم الصديق رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أشيد بجهود سلفكم وصديقنا مندوب الصين على إدارته الحكيمة لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

كذلك لا يفوتني أن أشكر مجلس الأمن على استجابته السريعة لطلب المجموعة العربية عقد هذه الجلسة لمناقشة الجريمة البشعة التي ارتكبتها الحكومة الإسرائيلية باغتيال الشيخ أحمد ياسين وآخرين، هذا الحادث الذي يأتي ضمن سلسلة الاغتيالات التي تستهدف أبناء الشعب الفلسطيني ورموزه الوطنية من قبل حكومة يقال إنها تبادر بالسلام وليس بالعنف، ودولة تدعي بأنها حكومة سلام وليست حكومة حرب.

إننا نستهن هذا التصرف الإجرامي وغير الأخلاقي من قبل طرف رسمي في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

الأسلوب البارز الذي ترأس به عمل المجلس خلال شهر شباط/فبراير.

وأنا ممتن لكم، سيدي الرئيس، ولسائر أعضاء المجلس على منحي هذه الفرصة لمخاطبة هذه الهيئة للمرة الأولى بصفتي رئيساً للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. إلا أنني آسف لأن هذا الامتياز المتعلق بالمشاركة في مناقشة للمجلس يجيء في وقت تتصف المسألة المعروضة بهذا المستوى من الخطورة: الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، وعلى وجه الخصوص الاغتيال المأساوي للشيخ أحمد ياسين، الزعيم الروحي لحماس، ولأقربائه ومرافقيه. لقد كان هذا قتلاً متعمداً مع سبق الإصرار نفذ وفق خطة أقرها مجلس الوزراء الإسرائيلي بدم بارد.

ومن المثير للأسف أن يكون على المجلس اليوم، بدلاً من قيامه بتقييم التقدم في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، النظر في هذا التحول المأساوي للأحداث في الأراضي الفلسطينية المحتلة. لقد عملت إسرائيل، في مناخ من تدهور الثقة بين الطرفين، على تفاقم حالة سريعة القلب أصلاً باغتيال الزعيم الروحي لحماس، الشيخ أحمد ياسين. وقد أعرب المجتمع الدولي عن سخطه، وارتفعت أصوات عديدة في إدانة قوية لهذا العمل غير المسؤول، الذي ينتهك القانون الدولي والذي ربما يحیی الشعور الفلسطيني بالإحباط والغضب.

واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما يتفق وممارستها، وفي مواجهة هذا الغضب العام، تدين أعمال الإعدام دون محاكمة والهجمات القاتلة ضد الفلسطينيين الأبرياء: وهي أعمال تسمم المناخ السياسي في المنطقة وتدفع إلى الوراء بآفاق التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للمشكلة الفلسطينية.

(١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ومبادرة السلام العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام، ودفع إسرائيل للانسحاب الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان السوري وبقية الأراضي اللبنانية.

في الختام، أود أن أشدد على موقف الكويت الثابت في دعم مطالب الشعب الفلسطيني، خاصة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس. وندعو الحكومة الإسرائيلية إلى أن تنصت ولو مرة واحدة لصوت العقل وأن تتخلى عن سياستها الاستفزازية التي تدفع المنطقة نحو مزيد من التوتر وتغذي مشاعر الكراهية وتقود إلى العنف والتطرف بدلاً من التوجه الحقيقي والشجاع نحو السلام الذي يتطلب إنهاء الاحتلال والحوار عبر المفاوضات وليس عبر سياسات القتل والتنكيل والتدمير والانتهاك المتواصل لقرارات الشرعية الدولية. إن استمرار السياسات الإسرائيلية تجعلنا نتساءل عن مسار الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب في الوقت الذي يستمر فيه إرهاب الدولة الإسرائيلي بشكل علني وعلى مرأى ومسمع من العالم دون أي رادع لكبح جماح هذا التهور الدموي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن للسيد بول باجي، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد باجي (السنغال) (رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف) (تكلم بالفرنسية): أولاً، أتقدم إليكم سيدي بأسمى آيات التقدير وأحر الهانئ القلبية بمناسبة تسلمكم رئاسة مجلس الأمن في شهر آذار/مارس. وإني لعلی یقین بأن مجلس الأمن سيختتم مداولاته بنجاح بفضل توجيهكم المستنير.

وأنتهز هذه الفرصة أيضاً لأهنئ سلفكم، السفير وانغ غوانغيا، الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية، على

للصين على الجهود المتميزة التي بذلها في رئاسته لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

نادرا ما يمر يوم إلا ونقرأ فيه ونسمع عن قدسية القانون وأهميته في المجتمعات المتحضرة. وإسرائيل التي تزعم أنها دولة القانون هي أكثر الدول التي تشكل ممارساتها العدوانية خروجاً على القوانين الدولية والأعراف الإنسانية. وما اغتيال الشيخ أحمد ياسين مع رفاقه بعد خروجهم من المسجد في مدينة غزة إلا حلقة من سلسلة من الممارسات الإرهابية التي تصر حكومة إسرائيل على انتهاجها في تصيد الناشطين الفلسطينيين واغتيالهم بكل وسائل الغدر والخسة.

إن العلاقات الدولية تمر اليوم بظروف سلبية وخطيرة بسبب سيادة مفهوم القوة وتغليب هذا المفهوم على القانون وعدم احترامه للأعراف الإنسانية، مما أدى إلى الابتعاد عن قواعد العدل والإنصاف، وتكريس شرعية الغاب، واعتماد نهج الكيل بمكيالين، والمعايير المزدوجة في المواقف السياسية، وتطويع وترويض القواعد المستقرة للقانون الدولي، وإقحام تفسيرات شاذة وغريبة على محتوى القواعد المذكورة. وأدى كل ذلك إلى إعطاء تفسيرات خاطئة لا تستند إلى أي أساس قانوني لمفهوم حق الدفاع عن النفس المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ولا تتفق مع ما أكدته محكمة العدل الدولية من تفسيرات لتحديد أركان هذا الحق وظروف الاستناد إليه من قبل الدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن نفسها. ولقد تحول هذا المبدأ، الذي يعتبر من القواعد الآمرة في القانون الدولي، إلى وسيلة سياسية لتبرير العدوان من قبل حكومة إسرائيل، التي لا تتردد في قتل وذبح وتشريد وتجويع الشعب الفلسطيني وأمام العالم كله في انتهاك صريح للقانون الدولي، وفي خرق واضح لمبادئ حقوق الإنسان واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وبروتوكولها الإضافيين لعام ١٩٧٧. كما ترتب على ما سبق تشويه لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وحققها في مقاومة الاحتلال والدفاع عن

وتؤيد اللجنة النداء الذي وجهه عدد من زعماء العالم الذين ناشدوا بشكل علني ضمير كل الرجال وكل النساء بأن يرفضوا أن يكونوا شهوداً عديمي المبالاة على تدمير الشعب الفلسطيني. وهنا تطالب اللجنة، مرة أخرى، بأن تنهي الحكومة الإسرائيلية فوراً المعاناة التي لا توصف والتي هي من نصيب الفلسطينيين يوميا، وبأن تعيد الأراضي الفلسطينية إلى ملاكها الشرعيين، وبأن تنهي، في هذا الصدد، حالات حظر التجول وتفكك الحواجز والحدود العازل. وتطالب اللجنة أيضاً بوقف فوري للحصار المفروض على السلطة الفلسطينية ورئيسها، ياسر عرفات.

وأخيراً، تناشد اللجنة حكمة مجلس الأمن وتطلب إليه أن يشارك المجتمع الدولي في الإعراب عن الإدانة القاطعة لأعمال الاغتيال التي أغرقت فلسطين وسائر منطقة الشرق الأوسط في حزن، وأن يعمل على جعل إسرائيل تتخلى عن سياستها الخاصة بحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف.

وتحث اللجنة كلا الطرفين على الامتناع عن أي عمل يمكن أن يفاقم حالة سيئة أصلاً، وتدعو المجموعة الرباعية إلى ممارسة نفوذها كله للإسراع بالتنفيذ الذي طال انتظاره لخريطة الطريق، التي هي الخيار الصحيح الوحيد لكفالة الأمن لكلا الطرفين، وبالتالي، لضمان سلام دائم في شرق أوسط مستقر يعيش في سلام مع نفسه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة، بعد ذلك، إلى ممثل المملكة العربية السعودية.

السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية): السيد الرئيس، يطيب لي في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي متمنيا لكم التوفيق والنجاح في قيادة أعمال المجلس الموقر إلى ما نصبو إليه جميعاً. كما أعرب عن الشكر والتقدير لسلفكم الممثل الدائم

عما آلت إليه الأمور في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعليه أن يضطلع بمسؤولياته تجاه تأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وإيقاف سياسة العبث الإسرائيلية المستمرة واستهتار إسرائيل بأرواح ودماء الشعب الفلسطيني، والتي لن تفضي إلا إلى المزيد من الضعف والتدهور في الأراضي العربية المحتلة وتضع عائقاً أمام أية جهود ترمي لوضع حد لهذا النزاع الدامي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل دولة الإمارات العربية.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): سيدي الرئيس، استحو لي في البداية أن أهنيكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. ونحن على ثقة بكفاءتكم وحنكتكم في إدارة أعمال المجلس على أحسن وجه. كما أود أن أشكر سلفكم الرئيس السابق لهذا المجلس، السيد سفير جمهورية الصين الشعبية، على ما بذله من جهد لإنجاح أعمال المجلس.

ويسرني أن أشكركم على عقد هذه الجلسة الطارئة المفتوحة في هذا الوقت الحاسم الذي نحن فيه في أمس الحاجة إلى الإرادة السياسية للمجتمع الدولي لكي يضع حداً للممارسات الوحشية اللاأخلاقية، التي ما فتئت دولة الاحتلال والعدوان الإسرائيلية تمارسها ضد الشعب الفلسطيني الأعزل لما يزيد على خمسة عقود - متمادية إلى أبعد الحدود في صلفها واستهتارها بكل القوانين الإنسانية والدولية.

لقد صدمت دولة الإمارات العربية المتحدة كما صدم العالم أجمع صباح يوم الاثنين الماضي بخبر اغتيال الشيخ أحمد ياسين، مؤسس حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، أمام المسجد بعد انتهائه من صلاة الفجر بصواريخ طائرات الجيش الإسرائيلي الغادرة. وإننا، إذ نشعر ببالغ الحزن والأسى لاغتيال الشيخ أحمد ياسين ومرافقيه وجرح

سيادتها ووحدتها أراضيها وسلامتها شعبها، وهو ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة وأكدته قرارات الجمعية العامة وعززته أحكام وآراء محكمة العدل الدولية.

إن سياسة التضليل التي تنتهجها حكومة إسرائيل، والتي تعارضها الغالبية العظمى من الدول وكل الشعوب المحبة للسلام، لا يمكن أن يكون لها قبول ولا يمكن حل المشاكل الدولية من خلال تجييش القوات المسلحة وقصف الطائرات وتوجيه الصواريخ، بل تتم الحلول المنشودة من خلال الالتزام بتطبيق أحكام القانون الدولي ومبادئ العدالة.

إن الجهد الدولي المبذول لمكافحة الإرهاب، مهما بلغت فعاليته، لن يتمكن من إزالة هذه الظاهرة الخطيرة كلية إذا جرى التعامل معها بمعزل عن جذورها وأسباب نشوئها وعوامل انتشارها، ومع استمرار الأوضاع المتردية للشعوب المقهورة المنكوبة بنار الظلم والتعسف والواقعة تحت نير الاحتلال. ومع عجز المجتمع الدولي لسبب أو لآخر عن إيجاد حل عادل للاحتلال، لن تنتهي دوامة العنف ما دام المجتمع الدولي لا يقرن المبادرات السياسية بالعمل الجدي، وما دام مجلس الأمن عاجزاً عن إدانة الإرهاب الإسرائيلي. فطالما كان هناك احتلال ستكون هناك مقاومة.

لقد أعربت المملكة العربية السعودية عن قلقها وأسأها الشديد حيال ما آلت إليه الأمور في الأراضي الفلسطينية المحتلة، نتيجة للجرائم الإسرائيلية المستمرة ضد الشعب الفلسطيني الشقيق واغتيالها للشهيد الشيخ أحمد ياسين في عدوان غاشم استهدف، بالدرجة الأولى، اغتيال الجهود الدولية الرامية إلى إعادة إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط. وتضم المملكة العربية السعودية صوتها مع المجتمع الدولي في إدانة هذا العمل الإجرامي المنافي لجميع الأعراف والقوانين والقواعد الدولية والإنسانية. وتطالب المجتمع الدولي، مثلاً في مجلس الأمن، أن يشارك في المسؤولية

السلام فيها. وهو ما أكد عليه الأمين العام للأمم المتحدة وقادة الدول في مختلف أرجاء العالم.

وعليه، فإننا ندعو المجتمع الدولي والدول الكبرى إلى إدانة هذه العملية وإلى التحرك على وجه السرعة لوضع حد للاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة. ونؤكد على أن السبيل الوحيد لوقف سفك الدماء في الأراضي العربية المحتلة هو انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، وتنفيذ مجمل القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط. كما نؤكد على ضرورة تحمل المجتمع الدولي مسؤولياته إزاء قضية الشعب الفلسطيني وضرورة إرغام إسرائيل على العودة إلى مسار السلام، كما طرحته مبادرة السلام العربية ومهدت له خارطة الطريق، وهو المسار الداعي إلى إنشاء دولتين مستقلتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنباً إلى جنب في أمان وسلام.

وختاماً، نتمنى أن يتمخض هذا الاجتماع عن ما هو أكثر من مجرد الاستماع للإدانات والاستنكار وأن يتحمل هذا المجلس ولايته ومسؤولياته المناطة به لحفظ السلام والأمن وتحقيق العدل في العالم واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الردع الفوري للحكومة الإسرائيلية وممارساتها العدوانية التي ستقود المنطقة إلى دوامة جديدة من العنف وإراقة الدماء وإلى ما يشكله ذلك من تهديد مباشر للسلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن لمناقشة الجريمة التي اقترفتها الحكومة الإسرائيلية في الصباح الباكر من يوم أمس، والتي ذهب ضحيتها الشيخ

العشرات غيرهم، فإننا ندين بشدة عملية الاغتيال الجبانة التي استهدفت الشيخ الأعزل والعاجز. ونعتبرها مجزرة بشعة تمثل، بصورة واضحة، سياسة إرهاب الدولة التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين بشكل يومي. وإنه لما يدعو إلى المزيد من الأسف والقلق تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون بأنه كان يشرف بنفسه على تنفيذ عملية إعدام الشيخ ياسين خارج نطاق القضاء، وتأكيداً على أن عمليات الإعدام غير القانونية تلك ستستمر. وهو ما يؤكد، دون شك، على أن الحكومة الإسرائيلية لا ترغب في السلام وترفض المبادرات الهادفة إلى تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة وإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

إن اغتيال إسرائيل للشيخ أحمد ياسين بهذه الصورة الوحشية لم يكن المرة الأولى التي تمارس فيها دولة إسرائيل سياسة الإرهاب وترتكب فيها المحازر في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فمنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وحتى آذار/مارس الحالي، بلغ عدد المدنيين الذين قتلتهم أسلحة الجيش الإسرائيلي حوالي ٢ ٨٥٨ قتيلاً من الرجال والنساء والأطفال. هذا بالإضافة إلى تدمير مئات البيوت وممتلكات السكان وتشريد عشرات الآلاف منهم.

إن مواصلة إسرائيل لسياسة الإرهاب والاغتيال خارج نطاق القضاء لا تعتبر مخالفة للقانون الدولي وانتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية فحسب، بل هي نفس لمبدأ دولة القانون الذي تركز عليه جهود مكافحة الإرهاب.

إن دولة الإمارات ترى أن جريمة اغتيال الشيخ ياسين ومرافقيه إنما هي دليل آخر على استخفاف الحكومة الإسرائيلية بالقوانين والأعراف الدولية والشرائع السماوية وتثبت بشكل قاطع استهانتها بها، كما أنها تؤكد على قرار إسرائيل بتصعيد التوتر في المنطقة برمتها وتقويض كل جهود

الإسرائيلية في اغتيال الشيخ أحمد ياسين، وهو الرجل المسن والمقعد والذي يكاد لا يرى أو يسمع يثيران مشاعر الاشتمزاز. إلا أن ذلك يجب ألا يحرف الانتباه عن نهج متكامل لهذه الحكومة الإسرائيلية التي لم تدخر وسعا في القضاء وبشتى الوسائل على أي جهد دولي لتهدئة الأوضاع في الشرق الأوسط وتهيئة شروط استئناف عملية السلام بهدف استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه وإقامة دولته على أرضه والانسحاب من الأراضي السورية واللبنانية المحتلة. بموجب قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية.

إن قيام الحكومة الإسرائيلية بجريمة اغتيال الشيخ أحمد ياسين لا يمكن تبريره أو التساهل مع دوافعه وتداعياته حسب كل المعايير، إنسانية، وأخلاقيا، وسياسيا، واستراتيجيا، أو حتى أمنيا فارتكاب إسرائيل لهذه الجريمة يثبت مرة أخرى أن الحكومة الإسرائيلية لا تفوت أية ذريعة لاستفزاز الفلسطينيين ومحاولة قمع تطلعاتهم لنيل الحرية والعدالة. وقد أثبتت جميع التطورات والأحداث أن جرائم الاغتيالات وبناء الجدار التوسعي، بهدف تحقيق ما يُسمى بالأمن لإسرائيل، إنما هي مجرد سراب وأنها لا يمكن أن تقود إلى أية نتيجة.

قد يتفنن رئيس الوزراء الإسرائيلي وممثلوه في إيجاد الأعذار لمثل هذا العمل المشين وكثير غيره، إلا أن الحقيقة الماثلة أمامنا جميعا، والتي لا يمكن لأي كان إنكارها، هي أن كل ما يجري يعود إلى سبب وحيد هو استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، ورفض إسرائيل لجميع الجهود المبذولة للتوصل إلى حل عادل وشامل لمشكلة الشرق الأوسط.

أحمد ياسين وستة فلسطينيين آخرين بعد أدائه لصلاة الفجر. وتأتي هذه العملية الإرهابية الإسرائيلية، التي تمثل جريمة حرب، استمرارا لسياسات الاغتيالات والقتل التي تقوم بها إسرائيل ضد أبناء الشعب الفلسطيني في تحدٍ سافر وانتهاك فاضح لقرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الإنساني الدولي.

لقد أدانت القيادة السورية هذه الجريمة النكراء وأكدت أن ما أقدمت عليه إسرائيل باغتيال الشيخ أحمد ياسين هو جريمة بشعة تأتي في إطار سلسلة أعمال القتل والتدمير التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وتمثل تصعيدا خطيرا للوضع المتفجر أصلا في المنطقة.

وقد شددت الحكومة السورية على أنه، أيا كانت المبررات التي تدعيها حكومة شارون، فإن سياسة القتل والتدمير التي تنتهجها، بما تمثله من خرق فاضح للقانون الدولي، هي سياسة ينبغي للمجتمع الدولي بكافة هيئاته السياسية والإنسانية أن يدينها وأن يعمل بكل جدية لوضع حد لها. وأكد بيان الناطق الرسمي السوري أيضا أن القتل المتعمد لقائد سياسي فلسطيني مقعد هو ذروة ما تمارسه إسرائيل من إرهاب مستمر، يستهدف مدنيين فلسطينيين وشعبا أعزل رازحا تحت سلطة احتلال بكل ما تملكه من قوة غاشمة تتحدى كل القوانين الدولية والأعراف والقيم التي توافق المجتمع الدولي عليها.

إن تباهي رئيس الحكومة الإسرائيلية بالإشراف المباشر على التخطيط لهذه العملية ومتابعة تنفيذها يثبت ما قلناه مرات عدة أمام هذا المجلس من أن سياسة الإرهاب وممارسته إنما هي سياسة رسمية إسرائيلية، يجب إدانتها والتصدي لها في إطار مكافحة الإرهاب الدولي. كما أن حشد رئيس الوزراء الإسرائيلي لأعضاء حكومته ورجال أمنه ورفع الأنخاب احتفالا بنجاح الطائرات الحربية

الشرعية، وهدم المنازل، والاعتقالات العشوائية، والتعذيب، والاعتقالات المتعمدة خارج إطار القانون، وبناء الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية. إضافة إلى ذلك، يشتد الخناق على الاقتصاد الفلسطيني، بينما يُحتجز ياسر عرفات، الرئيس الشرعي للسلطة الفلسطينية.

ورغم نداءات المجتمع الدولي، لا تزال الأزمة في الأراضي الفلسطينية تتدهور، بينما يرتفع عدد القتلى والجرحى - والأغلبية العظمى منهم مدنيون أبرياء. واستناداً إلى معلومات قدمتها مؤخراً الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الخسائر البشرية التي تسبب فيها هذا الصراع، فإن حوالي ٢٠٠ ٤ شخص قد لقوا حتفهم منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ومنهم زهاء ٣ ٣٠٠ شخص من الفلسطينيين، مما يشكل أحد أفدح وأفظع انتهاكات حقوق الإنسان وأكثرها تعمداً في عالمنا المعاصر.

ويعيد وفد كوبا التأكيد على الحاجة إلى احترام القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. وتعيد كوبا التأكيد على دعمها الكامل لقضية الشعوب العربية - وبالأخص الشعب الفلسطيني - ضد الاحتلال والعدوان الإسرائيلي، ونحن نعرب عن تضامننا القوي مع مقاومتها وثورتها.

وفي الوقت ذاته، تعرب كوبا عن إدانتها لهجمات التفجير الانتحارية وغيرها من الأعمال الموجهة ضد المدنيين الإسرائيليين - الضحايا الأبرياء لدوامة العنف الناشئة عن سياسة حكومتهم - بينما نعارض استغلال مثل هذه الأعمال الفردية للتشكيك في ممارسة الشعب الفلسطيني الدفاع المشروع عن النفس وتبرير الأعمال المستهدفة والواسعة النطاق معاً ضد السكان الفلسطينيين.

لقد تابعتنا يوم أمس واليوم النقاشات التي أجراها المجلس حول إصدار بيان رئاسي يدين العمل الممجى الإسرائيلي، ويؤسفنا عدم توصل المجلس إلى أي موقف في هذا المجال حتى الآن.

إن لجوء المجموعة العربية إلى مجلس الأمن هو تعبير آخر عن التزام دولها بالشرعية الدولية. ونؤكد في هذا المجال أن استمرار صمت المجلس إزاء الممارسات الإسرائيلية لن يقود إلا إلى مزيد من العنف والقتل والدمار في منطقتنا. وانطلاقاً من ذلك، فإننا نتوجه إلى المجلس لتحمل مسؤولياته وإدانة جريمة اغتيال الشيخ أحمد ياسين، هذه الجريمة التي أداها المجتمع الدولي. كما ندعو المجلس إلى ممارسة دوره في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين واتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بإلزام إسرائيل باحترام الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، تمهيداً للانتقال إلى استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط بهدف تحقيق حل شامل وعادل ينهي الاحتلال ويضمن الأمن للجميع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد ريكيخو غوال (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يدين وفد كوبا بشدة عملية الاغتيال الانتقائية الأخيرة التي ارتكبتها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، والتي لقي فيها الشيخ أحمد ياسين وفلسطينيون آخرون حتفهم لدى خروجهم من مسجد في غزة. إن إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل مستخدمة فيه أسلحة حربية حديثة وفتاكة لا يعرف حدوداً، ولا بد من إدانته وإنهائه.

إن هذا الاغتيال الجديد خارج إطار القانون يُضاف إلى سجل إسرائيل الحافل في العدوان والانتهاكات لأبسط حقوق الإنسان وفي إلحاق الضرر المادي والنفسي بالشعب الفلسطيني. ومن بين هذه الممارسات الشائنة المستوطنات غير

للاجئين الفلسطينيين؛ وإلى أن تزال المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد قرنفل (لبنان) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بداية، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على توليكم منصبكم الرفيع على قمة مجلس الأمن. ونثق بأن توجيهكم سوف يقود إلى النجاح في أعمال المجلس.

أغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر ممثل الصين الدائم، الذي ترأس المجلس الشهر الماضي بفعالية.

(تكلم بالعربية)

إن خطورة الوضع التي دعت إلى طلب انعقاد مجلس الأمن اليوم تكمن في الشجب والحسرة والألم المنقطع النظير الذي تحدثه في العالم العربي والإسلامي وفي شتى بقاع العالم جريمة الاغتيال البشعة التي ذهب ضحيتها الشيخ أحمد ياسين وستة مواطنين فلسطينيين آخرين لدى خروجهم أول أمس بعد أداء صلاة الفجر من أحد مساجد مدينة غزة الراححة تحت الاحتلال والإجرام الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧.

إن فظاعة الجريمة تكمن في أن الشهيد هو رجل دين عجوز مشلول ومقعد فقد نصف سمعه ونصف بصره ولا يقوى على الكلام سوى بالإيماء أو بالصوت البهوح.

وتكمن فظاعة الجريمة بأنها اقترفت عن سابق عمد وتصميم من قبل أجهزة الدولة المحتلة من استخبارات وطائرات وصواريخ لم يسبق أن وضعت كلها بهذا الزخم من التكنولوجيا في سبيل إجرام جديد، يريد البعض أن يضفي عليه صفة الشرعية هو "الاغتيال من خارج نطاق القانون" وكأنه أمر طبيعي ومسموح.

ولا يمكن للعنف واستخدام القوة أن يفضيا إلى الحل الذي ينشده العالم لصراع كان يمكن حله منذ سنوات عديدة لو أن مجلس الأمن تصرف بحزم. فبالنسبة للقضية الفلسطينية، من الواضح أن هناك كيلا بمكيالين في المجلس. وعملياً، في نصف المرات التي مارست فيها الولايات المتحدة حق النقض في مجلس الأمن - أي في ٣٩ مرة - مارست هذا الحق فيما يتصل بمسألة الشرق الأوسط. وكانت لحالات استخدام حق النقض الـ ٢٧ علاقة مباشرة بالوضع في الأراضي الفلسطينية التي تزرع تحت نير الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني. وهذا لا يشمل التهديدات المستمرة باستخدام حق النقض التي حالت دون اعتماد عدد كبير من مشاريع القرارات التي لم تطرح حتى للتصويت أو خففت لهجتها بدرجة كبيرة.

وبغية التحرك صوب حل عادل للمشكلة الفلسطينية، يجب على الولايات المتحدة أن توقف فوراً دعمها المالي لأغراض العدوان وتزويدها إسرائيل بالإمدادات الحربية، بما في ذلك الدبابات والمروحيات والصواريخ والطائرات التي تستخدم ضد المدنيين. إن الاغتيالات المتعمدة خارج نطاق القانون التي تمارسها إسرائيل لا تؤدي إلى خسائر بشرية فحسب بل تقضي أيضاً على كل أمل في التقدم نحو السلام الذي طال انتظاره.

إن السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط لن يتحقق إلى أن يوضع حد للاحتلال الإسرائيلي؛ وإلى أن يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه المشروع بإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية؛ وإلى أن تسترد كل الأراضي العربية المحتلة وتنسحب إسرائيل من غزة والضفة الغربية والجولان السوري إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧؛ وإلى أن تنتهي الاستفزازات الإسرائيلية في جنوب لبنان؛ وإلى أن يكفل حق العودة

الحرية؛ وأن يطالب إسرائيل باحترام القانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، واحترام مساعي السلام التي تقوم بها المحافل الدولية المختصة ولا سيما المنصوص عليها في خريطة الطريق التي وضعتها الأمم المتحدة مع سائر أعضاء اللجنة الرباعية.

إن تحمل مجلس الأمن لكامل مسؤولياته سيسمح بإيجاد المناخ المناسب لوقف العنف واستئناف عملية التسوية السلمية بحيث تنسحب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان العربي السوري المحتل وسائر الأراضي اللبنانية، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى أساس مقررات مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام المنصوص عليها في مبادرة السلام العربية المتخذة في بيروت عام ٢٠٠٢.

قد تقصد السياسة الإسرائيلية الآن اغتيال القضية الفلسطينية باغتيال قادتها ورموزها. لكن اغتيال الشيخ أحمد ياسين سينشئ ولا شك جيلاً جديداً من المقاومين والمناضلين والمكافحين من أجل الحرية والاستقلال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل جنوب أفريقيا فأعطيهِ الكلمة.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): لقد أدانت حكومة جنوب أفريقيا عملية اغتيال مؤسس حركة حماس وزعيمها الروحي، الشيخ أحمد ياسين، وستة من الفلسطينيين الآخرين خارج مسجد في مدينة غزة بفلسطين، يوم أمس. ويشكل مثل هذا الاغتيال خارج إطار القانون انتهاكاً للقانون الدولي لاتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومن شأنه ألا يعمل سوى على تعزيز موقف هؤلاء الذين يقفون ضد السلام في الشرق الأوسط.

وتكمن فظاعة الاغتيال في أنه خلال ساعات من حصوله، هب الشعب الفلسطيني بأسره، هبة رجل واحد أصيب في أعماق ضميره الوطني والديني والإنساني والجهادي.

كما تكمن الفظاعة في أن شعوب العالم كلها وحكوماتها هبت خلال الساعات الأولى من الصباح تستنكر هذه الجريمة المخالفة للقانون - وللقانون الدولي بشكل خاص - وتشجب السلطات الإسرائيلية التي قامت بها.

الاتحاد الأوروبي أعلن ودول أفريقيا وآسيا وأمريكا والكاربي عبرت كلها عن غضبها للجريمة. لم تبق دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دون أن تعبر، بشكل أو بآخر، عن أسفها وألمها وقلقها وغضبها. وكذلك عبر الأمين العام للأمم المتحدة عن شجبه لمثل هذه الاغتيالات.

والغريب أنه، بعد كل هذا الاستنكار الدولي للجريمة، يظهر رئيس حكومة إسرائيل، الدولة المحتلة، أمام تلفزيونات العالم، يفصح للجميع بأنه هو الذي أمر باقتراف الاغتيال، دونما أن يؤاخذه ضميره أو أن يرف له جفن. هذه هي الفظاعة بعينها.

إن حكومة بلادي تنتظر من مجلس الأمن أن يكون على مستوى المسؤولية الأخلاقية العالية التي يتطلبها الموقف والقانون الدولي والإنساني. لا بد لمجلس الأمن من أن يعبر، على النحو الذي يراه، عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني الذي يكافح منذ عقود من أجل الحرية والاستقلال وجلاء الجيوش الإسرائيلية عن أرضه؛ وأن يدين عمليات القتل خارج القانون والاعتداء على السكان في الأراضي الواقعة تحت الاحتلال؛ وأن يساند المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني الراغب في إقامة دولته المستقلة على أرضه الوطنية بما فيها القدس الشرقية؛ وأن يطالب إسرائيل بوضع حد لكل أنواع العنف الذي تلجأ إليه لكبح رغبة شعب كامل في

عن أعمالها. وقد تم إضعاف السلطة الفلسطينية بشكل متعمد ومنتظم من قبل إسرائيل التي قامت أيضا بسجن زعيمها المنتخب بشكل ديمقراطي. وفي الحالة تلك، فإن السلطة الفلسطينية على وشك الإفلاس بسبب الانهيار الاقتصادي الناجم عن سياسة الإغلاق، بما في ذلك عملية البناء التي لا هودة فيها للجدار الفاصل غير القانوني.

ولذلك، ليس من المدهش لأحد في ظل هذه الظروف الصعبة للغاية، أن يستفحل التطرف في قطاع صغير من السكان الفلسطينيين. وقد أدانت جنوب أفريقيا التطرف دائما سواء كان في الطرف الفلسطيني أو في الطرف الإسرائيلي، لأنه لا يخدم السلام في الشرق الأوسط. وعليه، فإننا نطالب حكومة إسرائيل والمجموعات الفلسطينية ذات الصلة بأن تتحلى بضبط النفس وبألا تقدم الذريعة للقيام بالمزيد من أعمال العنف والتدمير.

ويجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي التصرف بحزم لتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق الحل القائم على دولتين. إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وهدم البنية التحتية، والعقوبات الجماعية والاغتيالات خارج إطار القانون، سيجعل من الصعب تحقيق السلام. وتؤكد حكومة جنوب أفريقيا من جديد أن الطريق الوحيد إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط هو تسوية شاملة من خلال المفاوضات غير المشروطة لإنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية. وسيساهم ذلك في إحلال السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط بأسرها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل جمهورية إيران الإسلامية فأعطيه الكلمة.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهتكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس وعلى عقدكم لهذه الجلسة العلنية حول

وقد أدانت جنوب أفريقيا أيضا الهجوم الانتحاري الذي حصل في أسدود الأسبوع الماضي وأدى إلى مقتل عشرة من الإسرائيليين.

نحن نعتقد أن القتل العشوائي للإسرائيليين والفلسطينيين لا يؤدي سوى إلى تغذية دوامة العنف والعنف المضاد في الشرق الأوسط.

منذ فترة طويلة ومجلس الأمن يدرك أن السياسة التي تنتهجها حكومة إسرائيل وتمثل في القيام بعمليات القتل خارج إطار القانون وغيرها من أعمال العنف تعد انتهاكا مباشرا للقانون الدولي ولاتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقد حان الوقت لكي يمارس مجلس الأمن مسؤوليته في توطيد القانون الدولي بموجب ميثاق الأمم المتحدة ولكي يدين هذه الفظائع. ويعتقد وفدي أن هذه الجلسة العاجلة تتيح لمجلس الأمن الفرصة لكي يخرج عن صمته ولكي يتخذ موقفا ضد هذه الممارسة الخطيرة قبل فوات الأوان.

ونحن نعتقد أن لدينا كل حق في أن نتوقع من مجلس الأمن، وحتى من المجموعة الرباعية كذلك، أن يستخدم كل نفوذه لدى الأطراف من أجل وقف أية أعمال يمكن أن تنتقص من التقدم الجاري في تنفيذ خارطة الطريق. وهناك اتفاق عام على أن الحل القائم على دولتين - أي إقامة الدولة الفلسطينية التي تعيش إلى جانب دولة إسرائيل بسلام وأمن - هو الحل لمشكلة العنف في الشرق الأوسط. وينبغي لمجلس الأمن أن يسعى إلى تحقيق هذا الهدف بكل تصميم.

وفضلا عن ذلك، فإن مجلس الأمن لا بد له من أن يسلم بأننا لسنا في معرض التعامل مع طرفين متمتعين بنفس المستوى من القوة والسيطرة على السكان التابعين لكل منهما. إن حكومة إسرائيل تتخذ قرارات رسمية بشأن استخدام القوة غير المتناسبة ضد الشعب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، وينبغي تحمل المسؤولية

وفي أعقاب العملية الإرهابية الوحشية في مدريد، وفي وقت يحتاج المجتمع الدولي إلى الوقوف صفا واحدا لمكافحة الإرهاب العالمي بشكل فعال، فإن الاحتلال الإسرائيلي والأعمال الإجرامية التي تسانده، بما في ذلك عمليات القتل خارج إطار القانون، يقوض سيادة القانون والتعاون بين الدول التي تلتزم بمكافحة الإرهاب. وما من شك في أن ما قامت به إسرائيل، وأعلنت أنها ستستمر في القيام به في المستقبل، كان بمثابة أرض خصبة بالنسبة للإرهابيين، كالذين نفذوا جريمة مدريد، مما سيعطيهم المزيد من القوة بكل أسف.

إن عمليات القتل خارج إطار القانون والاعتقالات المستهدفة، مضافة إلى غيرها من جرائم الحرب وإرهاب الدولة، كبناء الجدار التوسعي، والتدمير الواسع للمنازل والهياكل الأساسية والأراضي الزراعية، والاعتقال وسجن آلاف الفلسطينيين، وفرض العقوبات الجماعية على الشعب الفلسطيني برمته، لن تؤدي سوى إلى تفاقم الوضع في المنطقة وجعله أكثر تفجرا.

إن اغتيال الشيخ أحمد ياسين انتهاك صارخ، وجريمة صارخة، أوجد المزيد من عدم الاستقرار، وقد يقحم المنطقة في جولة أخرى من العنف. وكان محاولة متعمدة لنسف أية محاولة لإحلال السلام في المنطقة.

إننا ندين بقوة آخر أعمال إسرائيل الإجرامية هذا، ونعتقد أن هناك حاجة تامة إلى أن يلقي المجتمع الدولي بثقله في هذا الصدد، ويمنع إسرائيل من تنفيذ مخططاتها الخبيثة ضد الفلسطينيين، التي ستزيد تعريض السلم والأمن في المنطقة كلها للخطر. وهذا المجلس، بشكل خاص، يتحمل المسؤولية الأكبر، وينبغي أن يتصرف من أجل منع إسرائيل من مواصلة انتهاك إرادة المجتمع الدولي كما تبينها قرارات الأمم المتحدة العديدة.

الوضع الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولا يسعني إلا أن أعرب عن تقديري لسلفكم، الممثل الدائم للصين، على الطريقة المقتدرة والفعالة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

مرة أخرى ينعقد هذا المجلس للنظر في جريمة بشعة أخرى ارتكبها نظام حاول أن يستمر في احتلاله غير المشروع، لاحقا إلى إرهاب الدولة وجرائم الحرب ضد شعب يخضع لسيطرته الوحشية، شعب لم يترك أمامه سوى خيار المقاومة. وفي عملية إرهاب الدولة الجبانة الأخيرة، قامت القوات الإسرائيلية، وبدم بارد، بقتل الشيخ أحمد ياسين، وهو الزعيم الروحي المسن والمقعد في الكرسي النقال. والسبب الحقيقي وراء هذا العمل القاسي هو أن الشيخ أحمد ياسين كان ملهما للمقاومة ضد الاحتلال. فهو لم يكن مشاركا في المقاومة أو متحكما فيها، تلك المقاومة التي تمثل ظاهرة ناجمة عن الاحتلال نفسه وليس عن أي فرد أو جماعة.

إن إسرائيل، ورأس النظام الإسرائيلي بشكل خاص، الذي تباهى علنا بالتخطيط لهذه الجريمة وتنفيذها تحت قيادته الشخصية، تضم إلى سجلها انتهاكا خطيرا جديدا لاتفاقية جنيف الرابعة والتي تصل إلى مستوى الجريمة ضد الإنسانية. ولكنها إذ قامت بذلك، فقد بينت إسرائيل بوضوح، أنها في الحقيقة لم تكن مستعدة أبدا للعمل من أجل السلام في المنطقة، بسبب خشيتها من أن السلام سيفرض استعادة الفلسطينيين لحقوقهم الأساسية. وليس من الممكن أنهم بالإصرار على التخطيط وتنفيذ هذه الجريمة، لم يعرفوا العواقب التي ستنتج عنها. وليس من الممكن أنهم لم يدركوا أن ذلك سيكون بداية لدورة جديدة من العنف الذي تعمدوا استفزازه مرارا على مر السنوات الماضية.

السيد مدرك (المغرب): استمحو لي في البداية أن أتقدم إليكم وإلى باقي أعضاء مجلس الأمن بالشكر الجزيل على تجاوبكم الفوري مع طلب المجموعة العربية لعقد جلسة طارئة للمجلس قصد مناقشة الوضعية الخطيرة التي تعرفها الأراضي الفلسطينية المحتلة من جراء الممارسات الشنيعة التي تتماذى قوات الاحتلال الإسرائيلية في القيام بها وتصعيدها في الأيام الأخيرة.

كما أتوجه إليكم بخالص التهنية على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، معربين عن ثقتنا بحكمتمكم وقدرتكم على إدارة أعمال المجلس بكل حزم ودراسة. ولا يفوتني أن أشكر سلفكم السيد سفير جمهورية الصين الشعبية على الجهود التي بذلها خلال الشهر المنصرم.

ينعقد مجلس الأمن اليوم في ظرف خاص يتسم بالخطورة البالغة حيال الأوضاع التي تعرفها الأراضي الفلسطينية المحتلة من جراء استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلية في ممارساتها العدوانية، واللجوء إلى الاغتيالات الممنهجة الخارجة عن نطاق القانون التي تستهدف رموز الشعب الفلسطيني السياسية والوطنية، وخلقها لوضعية تهدد الأمن في المنطقة.

في الوقت الذي كان المجتمع الدولي يتطلع بأمل إلى الدفع بعملية السلام إلى مسارها الصحيح، أقدمت إسرائيل على اغتيال الشيخ أحمد ياسين ومواطنين فلسطينيين آخرين، هذا العمل الشنيع الذي شجبه واستنكرته بشدة المجموعة الدولية.

ومباشرة بعد وقوع هذا الحدث المفجع، بعث صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس الشريف، برسالة إلى السيد ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين عبر جلالته من خلالها عن إدانته واستنكاره الشديد لهذا

ولذلك، من المحزن جدا أن المجلس لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن نص بيان رئاسي يدين الجريمة الإسرائيلية لأن وفدا واحدا فقط يمنع المجلس من التعبير عن نفسه بشأن تلك المسألة الهامة المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين في واحدة من أكثر مناطق العالم أهمية وحساسية. ونأمل أن يدرك كل أعضاء المجلس الحاجة إلى اتخاذ إجراء حاسم في مواجهة التوتر الجديد في المنطقة، وألا يختاروا السماح بالمزيد من شلل المجلس وتناقص سلطته نتيجة لفشله في التصدي للحالة الخطيرة الناشئة في أعقاب اغتيال الشيخ أحمد ياسين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل النرويج.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلت به في وقت سابق رئاسة الاتحاد الأوروبي.

بالإضافة إلى هذا، أود أن أذكر التالي. تدين النرويج قتل زعيم حماس، الشيخ أحمد ياسين، بالأمس. إن هذا العمل سيؤدي إلى توتر أكبر في المنطقة وسيعرقل تنفيذ خريطة الطريق من أجل السلام وانسحاب إسرائيل من غزة. ونحن ندرك أن حماس كانت مسؤولة عن عدد من العمليات الإرهابية، التي شجبناها بشدة. وذلك لا يبرر، مع هذا، أعمال القتل دون محاكمة مثل تلك التي شهدناها توا.

لقد أوجد عمل القتل الأخير هذا حالة بالغة الخطورة. وتحث النرويج الأطراف على الامتناع عن المزيد من العنف، وعلى أن ترسي الأساس، بأقرب وقت ممكن، لتنفيذ خريطة الطريق من أجل السلام. ويجب إعطاء الجهود الرامية إلى تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي المتفق عليه أولوية قصوى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل المغرب.

إن المملكة المغربية، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، من منطلق توجهها السلمي وعملها المتواصل من أجل السلام، ما زال يحدوها الأمل، رغم هذه الظروف العصيبة، في إمكانية التوصل إلى إيقاف العنف في المنطقة، مؤكدة اقتناعها الراسخ بأن دعم مسلسل السلام والعودة إلى طاولة المفاوضات هما السبيل الوحيد لإحلال سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبناء دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف طبقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وعلى الخصوص قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣). ومبدأ الأرض مقابل السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل ماليزيا.

السيد مهدي راضي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولاً بأن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المفتوحة للسماح لأعضاء الأمم المتحدة بالمشاركة في هذه المناقشة. وهذه الجلسة ذات أهمية خاصة، حيث أغضب اغتيال إسرائيل للزعيم الفلسطيني الروحي لمجموعة حماس، الشيخ أحمد ياسين، المجتمع الدولي وأصاب آفاق السلام في الشرق الأوسط بالخموم.

إن اغتيال الشيخ أحمد ياسين خارج نطاق القانون أثار موجة إدانة دولية عارمة. والأمين العام نفسه أدان الاغتيال بشدة. وهو يشاطر المجتمع الدولي مشاعره بأن ذلك العمل سيؤدي إلى المزيد من إراقة الدماء وأعمال العنف والثأر والانتقام. وكرر أن الاغتيالات خارج نطاق القانون تنتهك القانون الدولي، وحث إسرائيل على إنهاء تلك الممارسة فوراً.

الاعتداء الشنيع الذي يتنافى وكل الشرائع السماوية والقيم الإنسانية والمواثيق الدولية.

إن المملكة المغربية تعبر عن رفضها الكامل للتوجه الخطير الذي تنهجه الحكومة الإسرائيلية بتماديها في تصعيد حملتها العسكرية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، وذلك عن طريق مواصلة سياسة الاغتيالات المنهجية التي تستهدف الرموز الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني، ولجئها إلى العقوبات الجماعية وتدميرها للبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك بنائها للجدار اللامشروع داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن المغرب يدين كل هذه الممارسات التي تشكل انتهاكاً صارخاً لقرارات الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي الإنساني، بما فيها اتفاقية جنيف الرابعة وكذلك كل مواثيق وعهود حقوق الإنسان.

إن المجموعة الدولية أدانت دون تحفظ أو هوادة عملية الاغتيال الأخيرة واصفة إياها بأنها مخالفة للقانون الدولي والأعراف الدولية. وهذا ما جاء على لسان السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، الذي أكد أن اغتيال الشيخ ياسين غير شرعي وأنه لا يتناقض مع القوانين الدولية فحسب، وإنما لا يجدي في الوصول إلى حل سلمي لمشكلة الشرق الأوسط.

إن السياسة التي تنهجها الحكومة الإسرائيلية الحالية لن تزيد الوضع إلا تدهوراً وتأزماً، وستؤدي بالتأكيد إلى استمرار دوامة العنف والعنف المضاد وسقوط المزيد من الضحايا وتهديد استقرار وأمن المنطقة بأكملها وتقضي بالتالي على كل فرص السلام.

إن المملكة المغربية لتؤكد تنديدها بكل أعمال العنف التي تستهدف المدنيين الأبرياء أي كان مرتكبو هذه الأعمال، حيث ترى أن هذه العمليات تعيق الجهود الدولية الهادفة لإعادة إحياء عملية السلام.

وتناشد ماليزيا المجتمع الدولي، وبصفة خاصة مجلس الأمن، حث إسرائيل على وقف الضربات الجوية ضد الشعب الفلسطيني، والسعي إلى حل عادل شامل دائم للقضية الفلسطينية، بما في ذلك تنفيذ خارطة الطريق. وماليزيا ملتزمة بتسوية سلمية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وتؤيد حل الدولتين استنادا إلى خط ١٩٦٧. ونؤمن بأن السلام في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بتمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير والاستقلال الوطني وممارسة السيادة في دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية.

إننا نؤمن بأن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية عن وضع حد للسياسات والممارسات الإسرائيلية الشنيعة، التي تلحق الإهانة بالشعب الفلسطيني وتقف عائقا في طريق السلام. ولا يمكن للمجلس أن يقف عاجزا ببساطة في الوقت الذي يستمر الاحتلال غير المشروع والسيطرة - والآن - الاعتقالات ضد الشعب الفلسطيني دون توقف.

لذلك نحث مجلس الأمن مرة أخرى على اتخاذ إجراء حاسم وواضح بإدانة ووقف الإعدامات التي تنفذها إسرائيل ضد الفلسطينيين خارج نطاق القانون، والتي ثبت أنها تقوض جهود التوصل إلى حل سلمي في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي ممثل السودان، وأعطيه الكلمة.

السيد مانيس (السودان) (تكلم بالفرنسية): تغمري السعادة، سيدي الرئيس، أن أرى ممثل بلد صديق يترأس أعمال المجلس لهذا الشهر. ونود أن نشكر أيضا سلفكم، الممثل الدائم للصين، على قيادته لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

(تكلم بالعربية)

وتدين ماليزيا بشدة ذلك الاغتيال والاعتقالات الوحشية الأخرى التي ارتكبتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. فاغتيال الشيخ أحمد ياسين كان عملا حقيرا واستفزازيا ولن يؤدي إلا إلى تدهور الوضع والمزيد من دوامة العنف. ويجب على المجتمع الدولي ومجلس الأمن ألا يقف مكتوفي الأيدي إزاء الاعتقالات خارج نطاق القانون. ويجب أن يتخذ المجلس إجراءات ملموسة لمنع إسرائيل من ارتكاب المزيد من الأعمال الإجرامية ضد الشعب الفلسطيني وأن يفرض احترام القانون الدولي.

إن ماليزيا بوصفها البلد الذي يترأس حاليا حركة عدم الانحياز، تود أن تسترعي انتباه المجلس إلى حقيقة أن رؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز أعربوا في مؤتمر قمتهم الذي عقد في كوالالمبور في شباط/فبراير من العام الماضي، عن عميق قلقهم إزاء الوضع المأساوي السائد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. ولقد أدان قادة البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز بشدة الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب المبلغ عنها التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني. وأدانوا، بصفة خاصة، القتل العمد الذي ترتكبه إسرائيل ضد الفلسطينيين المدنيين، بما في ذلك الإعدامات خارج نطاق القانون.

وأدانت الحركة كذلك الهدم المتعمد للمنازل والبنى التحتية والأراضي الزراعية واعتقال آلاف الفلسطينيين واحتجازهم وفرض العقاب الجماعي على الشعب الفلسطيني بأكمله، بما في ذلك القيود الشديدة على تحرك الأشخاص والبضائع ومنع التحول لفترات طويلة، مما أسفر عن مشقة اجتماعية - اقتصادية للشعب الفلسطيني تحولت إلى أزمة إنسانية رهيبة.

الرئيس الفلسطيني الشرعي المناضل ياسر عرفات، ومرورا بتماديها في بناء السور التوسعي رغم معارضة المجتمع الدولي بأسره، ثم سلسلة الاغتيالات التي ظلت تنفذها ضد أصحاب الأرض، وانتهاء بجرمة الأمس النكراء. أما أن لهذا المجلس أن ينهض ليستعيد أقل قدر من الحياد والمصداقية في التعامل مع جرائم إسرائيل؟

لقد مللنا حد السأم من تكرار البيانات والنداءات في هذه القاعة التي أحسب أنه هي الأخرى قد ملت من التكرار مرة تلو الأخرى دونما جدوى. فالاحتل الغاصب يتمادى، ولعقود خلت، في الاستهتار بهذا المجلس وقراراته، ويفاجئنا كل صباح جديد بجرمة حرب أكبر من سابقتها حتى طفح الكيل ووصلت الأوضاع إلى هذا المستوى المتردي الذي لا يُشر مطلقاً بأدنى احتمال للعودة إلى مسيرة السلام أو خريطة الطريق التي هي الأخرى ضلت طريقها تماماً أمام آلة الحرب الإسرائيلية. وها نحن نكرر اليوم القول إن سياسة الاغتيالات ما عرف عنها عبر التاريخ أنها كسرت إرادة شعب في المقاومة أبداً، إذ أن اغتيال الرموز والقيادات السياسية لا يعني مطلقاً استئصال شأفة النضال من الشعب الفلسطيني، بل من الشعب العربي الذي يتفجر غضبا من المحيط إلى الخليج، ويتربص في ذات الوقت موقف مجلس الأمن كونه القيم على الشرعية الدولية وحماية القانون الدولي.

إن وفد بلادي ظل يحذر ولسنوات خلت من مغبة التوظيف الخبيث من جانب إسرائيل للحملة الدولية لمكافحة الإرهاب بتليبس الأفهام وخلط الأوراق تحت مزاعم زائفة وساذجة بأن ذلك في إطار مكافحة الإرهاب. فأَي إرهاب أكبر من هذا الذي تتناقله الفضائيات باستمرار من مجازر تنفذها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني الأعزل؟ واليوم، يؤكد وفد بلادي أن ما حدث بالأمس يمثل خطراً حقيقياً على الأمن الدولي، ومن شأنه إشعال هذه المنطقة الملتهبة

ها نحن نجتمع اليوم، والعالم بأسره يتربص رد فعل مجلس الأمن تجاه عمل إرهابي أحرقت وفاضح، وجرمة حرب شنعاء نفذتها القوات الإسرائيلية، متجاوزة كافة الخطوط الحمراء، وضاربة بالقانون الدولي عرض الحائط في واحدة من أبشع الجرائم التي عرفتتها البشرية باغتيالها الشيخ الشهيد أحمد ياسين أحد أبرز رموز المقاومة الفلسطينية. بل مضت أبعد من ذلك بإعلانها على الملأ وبكل سفور عن أنها نفذت هذه الجريمة الصارخة مع سبق التخطيط لها من أعلى مستويات السلطة المحتلة، وخاصة من رئيس الحكومة الإسرائيلية، السيد شارون. ولا غرابة في ذلك فهو بطل مذابح صبرا وشاتيلا. وتردف إسرائيل ذلك بتأكيد أنها بصدد تنفيذ المزيد من مثل هذه التصفيات، متحدية بذلك هذا المجلس، إن كان بالفعل قادراً على اتخاذ موقف يعيد له أقل قدر من وجوده ومصداقيته قبل أن يعيد للشعب الفلسطيني مثقالاً من حقه في مقاومة من احتل أرضه.

ما كان لإسرائيل أبداً أن تتجرأ على مثل هذا العمل الإجرامي المنكر لولا مواقف هذا المجلس غير الحاسمة أو العادلة وسكوته المشين تجاه جرائمها السابقة، حيث رأت في ذلك ضوءاً أخضر لتنفيذ المزيد. وغني عن القول هنا إن إسرائيل تجلس الآن على رصيد مهول من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي لم تبد مجرد رغبة في تنفيذها.

بماذا نسمي جريمة الأمس سوى أنها أبشع ضروب الإرهاب؛ وكيف وإلى متى يظل هذا المجلس يراوح مكانه في صمت مخجل تجاه دولة جمعت بين السوأيتين كونها قوة احتلال غاشمة من جهة، وتنفذ أخطر الجرائم الإرهابية التي عرفتتها البشرية من جهة أخرى. إننا نناشد الأسرة الدولية والمنظمة الدولية، وفي مقدمة الجميع مجلس الأمن، بالتحرك العاجل ووضع حد لهذا التطور النوعي في التصعيد من جانب سلطة الاحتلال، التي ما فتئت تنسف كل بارقة للعودة إلى مسار التسوية السلمية بدءاً بتهديدها بإبعاد أو قتل

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل الاختتام، أود بكل حرارة أن أشكر المتكلمين الذين وجهوا إليّ كلمات طيبة بمناسبة تبوء فرنسا رئاسة مجلس الأمن.
بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.
رفعت الجلسة الساعة ٢١/٠٥.

أصلاً أضعاف ما كانت عليه. وعليه فإن الكرة في ملعب مجلس الأمن، إما أن يُحق الحق باتخاذ ما يلزم حتى يستقيم ميزان العدالة فيه، وإما أن يستمر الظلم والتصعيد على هذه الوتيرة، وحينها لا معنى للحديث عن الشرعية الدولية والقانون الدولي، إلى غير ذلك من الموائيق التي تصبح يوماً بعد يوم مجرد كتيبات صغيرة في أضياف المكتبات.